أبعاد ومهددات الأمن الغذائي المصري

د. شعبان رأفت محمد إبراهيم

أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي المساعد

كلية الحقوق- جامعة القاهرة

(ISSN: 2537 - 0758)

أبعاد ومهددات الأمن الغذائي المصري

د. شعبان رأفت محمد إبراهيم

الملخص

يعتبر الأمن الغذائي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها. ومن أهم التحديات التي تواجه جمهورية مصر العربية وهي تنمية القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي مع المحافظة على الموارد المائية المحدودة، حيث تعتبر المياه العذبة المورد الأكثر محدودية فى الوقت الحالي– خاصة مع بناء سد النهضة الأثيوبي وما ترتب عليه من آثار سلبية على حصة مصر من المياه، فضلاً عما شهدته مصر في الفترة الأخيرة من موجة جفاف شديدة وقلة الأمطار– وهي المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية في مصر. والتناقص المستمر فى مصادر المياه الجوفية غير المتجددة نتيجة للتوسع الزراعي خلال العقود الماضية أو لسوء الاستخدام. كما أن الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء من الخارج تكتنفه صعوبات تتعلق بعد استقرار أسعار الغذاء في السوق العالمي واتجاهها للارتفاع الحاد أحيان أو النقص في إمدادات الغذاء.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي– الاكتفاء الذاتية– الفجوة الغذائية– القطاع الزراعي– محصول القمح– التغيرات المناخية –التحديات البيئية.

Dimensions and threats to Egyptian food security

Prof. Dr. Shaaban Raafat Mohamed Ibrahim
Professor- Public Finance and Tax Legislation– Assistant- Faculty of Law, Cairo University

Abstract

Food security is one of the main goals that all countries seek to achieve. One of the most important challenges facing the Arab Republic of Egypt is the development of the agricultural sector to achieve food security while preserving limited water resources, as fresh water is the most limited resource at the present time - especially with the construction of the Grand Ethiopian Renaissance Dam and its negative effects on Egypt's share of water. In addition to what Egypt witnessed in the recent period of severe drought and lack

of rain - which is the main determinant of agricultural development in Egypt. And the continuous decrease in non-renewable groundwater resources as a result of agricultural expansion during the past decades or misuse. In addition, the increasing reliance on food imports from abroad is beset by difficulties related to the stability of food prices in the global market and their tendency to rise sharply at times or to a shortage in food supplies.

key words: Food security- self-sufficiency- nutritional ratio- agricultural sector- wheat crop- climate- environmental challenges.

المقدمة

فهذا البحث موسوم بـ "أبعاد ومهددات الأمن الغذائي المصري. تناولت فيه بيان مدى أهمية تحقيق الأمن الغذائي للأمة في الحفاظ على سيادتها، وأنها من أخطر القضايا في العصر الحديث قاطبة، وأن الدولة إذا ما أمنت أمنها الغذائي وتمسكت به وسارت على صيانته وحمايته إلا وضمنت حاضرها ومستقبلها وعاشت حياة طيبة بعيدة كل البعد عن مذلة العوز وألم الجوع وشقاوة الحرمان.

إن مشكلة الجوع من أخطر المشاكل التي تواجه البشرية، فالجوع يهدد الإنسان في وجوده وبقائه، فهو سبب للأسقام وطريق للهلاك، ولهذا كان الجوع أخطر عدو للإنسان يهدده في صحته وفى تفكيره وفى أخلاقه وسلوكه[١]، وعامل خطير من عوامل الإذلال والتبعية والتنازل عن المبادئ والمعتقدات الدينية[٢].

وبهذا فإن للموضوع أبعاداً شتى عقائدية وسياسية واقتصادية وأخلاقية ونفسية واجتماعية خطيرة، فإذا نزل الجوع بساحة قوم رأيت رقةً في الدين[٣]،[٤]، وضعفاً في

---

(١) د. عطية صقر. الإسلام والتحرر من الجوع. دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. العدد الحادي والخمسون، القاهرة، ص ١٢.

(٢) ولذلك أولى الإسلام الأمن الغذائي عناية كبيرة فجعله في المرتبة الثانية من الكليات الخمس الضرورية ألا وهي حفظ النفس بل وله شراكة في الكليات في الكليات الأخرى كالنسل والمال.
وتشمل عناية الإسلام بغذاء الإنسان في كافة مراحل حياته وفى مختلف الظروف، وكذلك في دعوته للحفاظ على قوة المجتمع وحصانته من خلال التوجيهات والإرشادات التي تخض على الإنتاج بنوعيه الحيواني والزراعي وتعدد وسائل التوزيع التي تتنوع في مصادرها ومنافذها.

(٣) وهنا يثور تساؤل عن العلاقة بين الدين والأمن الغذائي فأقول وبالله التوفيق: إن العلاقة بين الأمن الغذائي والدين علاقة واضحة فالقد كأن لوجود الغذاء أو فقدانه تأثيره على بقاء العقيدة أو اختلالها،

(ISSN: 2537 - 0758)

العقل وقلة في المروءة وتبعية للعدو وإذلالاً في الداخل والخارج،وهذا كله مدعاة للذل ولاستخفاف الناس.

إن بلدنا– مصر– تعاني حالة من العجز الغذائي يقابله مزيد من الاعتماد على الخارج في تأمين غذاء شعبها، والذي أصبح يعيش نسبة كبيرة منه تحت خط الفقر. ولم يعد يخف على أحد أن الدول المنتجة والمحتكرة للغذاء تستخدمه كسلاح للضغط السياسي والتحكم الاقتصادي.

ومن هنا تأتى أهمية هذا البحث في لفت الانتباه إلى أهمية هذا الموضوع في الحفاظ على حاضر الدولة ومستقبلها.

كما أن موضوع الأمن الغذائي هو مسألة مهمة لأي دولة من دول العالم؛ حيث إن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يتعلق– أيضاً– بنوعية الغذاء المتوفرة، فالشعوب التي تتوافر لها كميات معينة من الغذاء ويؤمن لها قدر كاف من السعرات الحرارية ليست بالضرورة آمنة غذائياً. كما تجدر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي يختلف عن العديد من المفاهيم اللصيقة به كحق الإنسان في الغذاء، فالأمن الغذائي يشكل هدفا من أهداف الدولة الأساسية

وذلك أنه لا يحرك النفوس ويثير الخواطر ويؤلم المشاعر شيء كالضائقة المالية عند كثير من بني البشر فتحول بينهم وبين الحصول على ضروريات الحياة فضلا عن كمالياتها، ولا أزمة أعنف في التأثير على البشرية من قوتهم الضروري، ولا عضة أقوى من عضة الجوع والمسغبة،وأن توفر الغذاء يعتبر سبباً في إقامة نظام الدين.

كما أوضح الإمام الغزالي بأن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا ونظام الدين يحصل بالمعرفة والعبادة ولا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن وبقاء الحياة وسلامة قدر من الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية قال– تعالى– أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ (١) فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ (٢) وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ (٣) صدق الله العظيم. (سورة الماعون) **انظر:**

Imam Bonjol Padang. Food Security in Point of View of al-Qur'an and Sunnah. JURNAL ULUNNUHA, Volume 3, Nomor 1, Maret 2014, hlm. P.51

(٤) تجدر الإشارة إلى أن توافر الطعام يشكل مناخ مناسب لأداء العبادة قال– تعالى– في محكم التنزيل في سورة إبراهيم: (رَبَّنَا أَنِي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ) سورة: إبراهيم،الآية، رقم (٣٧).

وبعداً من أبعاد الأمن القومي الذي يمكن أن تضعه الحكومة وتعمل على تحقيقه، في حين أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان.

- وتقع مسئولية الأمن الغذائي بصفة أساسية على الحكومة، حيث يتعين عليها تهيئة البيئة المناسبة، بالإضافة إلى القطاع الخاص من أجل تحقيقه إلا أن الواقع يطرح إشكاليات مختلفة حيث يكشف الواقع الملموس تدهور مستويات تحقيق الأمن الغذائي في مصر لاسيما في الفترة الأخيرة، حيث باتت طبقات عديدة من الشعب تعاني من غول ارتفاع الأسعار في معظم إن لم يكن في كل أنواع السلع الغذائية وانخفاض الحد الأدنى لمستويات الأمن الغذائي. وذلك راجع في حقيقة الأمر إلى غياب الإرادة السياسية الجدية في التعامل مع مشكلة الغذاء، بالإضافة إلى عدم تقاسم الدولة لمسئولية توفير الغذاء مع القطاع الخاص.
- كما أن تحقيق الأمن الغذائي مرهون بمدى وعي النخب الحاكمة بأهمية هذا الأخير، ومدى تسخيرها للآليات والوسائل الكفيلة بذلك، إضافة إلى مدى نجاعة الخطط والاستراتيجيات المعدة لتحقيقه والمحافظة عليه كبعد من أبعاد الأمن الإنساني.

مشكلة الدراسة

يعد قطاع الزراعة في مصر من أهم القطاعات التي يتوقف عليها نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من ذلك، فقد أصبح دور قطاع الزراعة عاجزا عن الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي من الغذاء واتضح ذلك من خلال انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من أغلب السلع الغذائية الاستراتيجية خاصة السلع الزراعية عن سد احتياجات الأفراد من الغذاء الأمن سواء من ناحية إتاحته لكافة أفراد المجتمع وتمكينهم من الحصول عليه وكفايته صحيا. خاصة مع تنامى التحديات التي تواجه التنمية الزراعية وانخفاض مستوى الأمن الغذائي بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، بما ينذر بتفاقم أزمة الغذاء في مصر؛ مما دفع مصر إلى سد هذا العجز عن طريق الاستيراد، إذ يلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي في الفترة الأخيرة قد انخفضت وخاصة لمجموعات السلع الغذائية الضرورية من الحبوب مثل القمح والذرة الشامية والبقوليات وعلى وجه الخصوص الزيوت النباتية والسكر، وذلكُ يظهر حجم المعاناة التي تواجهها مصر من وجود فجوة في معظم المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية، مما يؤدى إلى زيادة اعتمادها على الاستيراد من الخارج في سد معظم احتياجاتها الغذائية.

فالتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي كثيرة منها: التحديات المتعلقة بالمساحة الزراعية،

(ISSN: 2537 - 0758)

وجودة الأراضي، وندرة المياه، والتغييرات المناخية، وضعف الاستثمار الزراعي، وتزايد الفجوة الغذائية، هذا بالتزامن مع الزيادة السكانية المضطردة مع الزمن وتزايد الاحتياجات الكلية من المواد الغذائية التي تتطلبها تلك الأعداد من السكان، الأمر الذي يتطلب السعي الحثيث نحو توفير إطار شامل ومتكامل لحصر كافة العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي المصري. وبالتالي فمن الأهمية بمكان التفرقة بين إتاحة الغذاء والتمكين من الحصول عليه، فالأسواق قد تمتلئ بأصناف من الأغذية المختلفة، وفى نفس الوقت يعجز أفراد المجتمع في الحصول عليه إما لضعف دخولهم أو للارتفاع غير الطبيعي في أسعار تلك الأغذية مما يخفض كثيرا من قدرتهم الشرائية.

مبررات الدراسة

تأتى الرغبة الشخصية للباحث في المقام الأول فيما يتعلق بالخوض في قضية الأمن الغذائي، كون الأمن الغذائي من المواضيع الأكثر أهمية لدى الدول في الوقت الحاضر. كما تأتى أهمية التطرق إلى موضوع الأمن الغذائي، كونه يربط بين مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فضلا عن ارتفاع مستويات عدم تأمين الأمن الغذائي لمستويات غير مسبوقة لمعظم طبقات الشعب المصري.

الأهمية العلمية

يعتبر البحث محل الدراسة من الدارسات التي تهدف إلى التعرف على أهم أبعاد الأمن الغذائي المصري ومهدداته وسبل تحقيقه، مع محاولة تقديم بعض المقترحات العلمية والعملية لصناع القرار السياسي والاقتصادي في البلاد من أجل زيادة الإنتاج المحلى من الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي عسى أن تساعد في الحد من مشكلة اختلال الأمن الغذائي في مصر خاصة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية. كما تأتى أهمية البحث من خلال استخدام المنهج التحليلي بجانب المنهج الوصفي.

الأهمية العملية:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى لتحقيقها كل الدول، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة خاصة بالنسبة للدول النامية، لذا كان لزاماً على هذه الدول أن تسعى للتخفيف من التبعية تجاه الخارج خاصة فيما يعلق بتحقيق أمنها الغذائي.

كما يعتبر موضوع الأمن الغذائي من المواضيع المهمة والحيوية التي تؤثر على حياة المجتمعات وخاصة في دول الشرق الأوسط، حيث تعتبر مصر واحدة من الدول التي تعاني من مشكلات الأمن الغذائي بسبب العديد من العوامل المؤثرة، ومنها الحروب

(الحرب الروسية الأوكرانية على سبيل المثال) والصراعات الداخلية والخارجية (الصراع على السلطة في السودان الشقيقة) والتي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي في البلاد.

وأدت هذه العوامل إلى العديد من المشكلات مثل التدهور في إنتاج المحاصيل، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الأغذية، وزيادة نسبة الجوع، وفقر الشعب المصري، ولذلك كان من المهم دراسة تأثيرات الحروب والصراعات على الأمن الغذائي المصري وتحليل كيفية التأثير الدائم على قدرة مصر على تأمين الغذاء لسكانها.

وسوف نقوم بإلقاء الضوء من خلال هذا البحث على مجموعة من النقاط المهمة في ستة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني: أهمية الأمن الغذائي

المبحث الثالث: شروط الأمن الغذائي وأبعاده.

المبحث الرابع: محددات الأمن الغذائي

المبحث الخامس: مهددات الأمن الغذائي

المبحث السادس: رؤية مقترحة للسياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في مصر.

المبحث الأول
معنى الأمن الغذائي لغةً واصطلاحًا

إن تحديدَ مفهوم هذا المصطلح متوقفٌ على تحليل الألفاظ التي يتركب منها، وتعريفها تعريفاً لغوياً، إذ أن المبنى هو الذي يؤسس المعنى، وذلك ليتضح المعنى الاصطلاحي المقصود بهما كمصطلح واحد.

أولا: التعريف اللغوي لحدود المصطلح: الأمن لغة: ضد الخوف والآمنة: الأمن، ومنه قوله تعالى **(ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً)**[٥] والأمان والآمنة والأمانة بمعنى واحد، وقد أمن من باب فهِم وسلِم، وأمانا وآمنةً فهو آمن. والآمنة الذي يثق بكل أحد وأمنه على كذا أي ائتمنه، وأستأمن إليه: دخل في أمانه، ومنه قوله تعالى **(هَذَا الْبَلَدِ**

[٥] سورة آل عمران، من الآية (١٥٤).

(ISSN: 2537 - 0758)

الْأَمِينِ)[٦]، أي البلد الأمن وهو من الأمن[٧]. كذلك ورد في قوله تعالى(الَّذِي **أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ)**[٨] وقال تعالى في كتابة المبين تأكيداً لمعنى الأمن- **(وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا)**[٩] أي ذا أمن.

ثانيا: تعريف الأمن اصطلاحا: للأمن تعريفات عديدة منها: عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي"[١٠].

والأمن للفرد والمجتمع، والدولة من أهم مقومات الحياة، إذ به يطمئن الناس على دينهم، وأموالهم، وأنفسهم وأعراضهم، ويتفرغون لما يصلح أمرهم، ويرفع شأنهم وشأن مجتمعهم، وهو ضرورة حتمية من دونها يقع التنازع المُفضي إلى المقاتلة، والهرج، وسفك الدماء[١١].

- ومن الكلمات المرتبطة بالأمن كل من الأمان وهو ضد الخوف، يقال أمنت الأسير: أعطيته الأمان، وأما الأمان في اصطلاح الفقهاء رحمهم الله تعالى فهو: عقد يُفيد ترك القتال مع الكفار فرداً أو جماعة مؤقتاً أو مؤبداً[١٢]. وكذلك كلمة الخوف: الفزع وهو ضد الأمن[١٣].
- وكذلك من الكلمات المرتبطة بالأمن مصطلح الأمانة في الأمن الغذائي: وهى المحافظة على الأرض وما فوقها وما في جوفها وما يخرج منها، أي الأرض الصالحة للزراعة فلا يسمح بإفسادها بالبناء عليها سواء بنايات سكنية أو مؤسسات حكومية على أشكالها المختلفة.

---

[٦] سورة التين، الآية (٣).

[٧] انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري (المتوفى٧١١هـ)، "لسان العرب"، (ط١، دار صادر- بيروت، ١٣٠٠هـ)، (ج١٣، ص٢١)، مادة: أمن.

[٨] سورة قريش، من الآية (٤).

[٩] سورة البقرة، من الآية (١٢٥).

[١٠] جماعة من العلماء: "الموسوعة الفقهية"، تصدرها وزارة الأوقاف الكويتية، (ط١، مطبعة الموسوعة الفقهية- الكويت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م)، (ج٦، ص ٢٧٠).

[١١] انظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي "مقدمة ابن خلدون"، (ط٥، دار القلم- بيروت، ١٩٨٤م)، ص (١٨٧).

[١٢] الموسوعة الفقهية الكويتية (ج٦، مرجع سابق، ص ٢٧١).

[١٣] ابن منظور، لسان العرب (ج٩، مرجع سابق ص ٩٩)، مادة: خوف.

ويجب كذلك المحافظة على ما يخرج من باطن الأرض من مياه أو بترول أو غاز أو معادن مختلفة. وهذا ما يفرضه واجب الأجيال الحاضرة في المحافظة على حقوق الأجيال المستقبلة. فقد قال الله تعالى في محكم كتابه (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)[١٤] وقال-تعالى- أيضا (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[١٥].

وأما تعريف الغذاء لغة: فهو ما يتغذى به، وقيل ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب.

**** ومن الكلمات ذات الصلة بالغذاء كل من الجوع[١٦] والقوت والزاد والمير والخواء.**

الأمن الغذائي على مستوى الأفراد: حصول أفراد المجتمع في الأوقات كلها على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم[١٧].

الأمن الغذائي على المستوى الوطني أو الإقليمي: مقدرة البلدان أو البلد على تأمين المواد الغذائية الضرورية لسكانها[١٨].

<u>مختلف تعاريف الأمن الغذائي</u>

تتعدد تعارف الأمن الغذائي ولكنها تدور دائما حول قدرة المجتمع على تلبية احتياجات جميع سكانه من الغذاء الكافي والصحي خلال أي فترة من الزمن[١٩].

---

[١٤] سورة النساء. الآية ٥٨.

[١٥] سورة الأنفال. الآية ٢٧.

[١٦] يمكن إرجاع أسباب الجوع من الناحية الاقتصادية إلى الأمور التالية: قلة الإنتاج، وسوء التوزيع، وسوء الاستعمال، وعد التوازن بين زيادة الإنتاج وزيادة السكان. انظر. د. عطية صقر. مرجع سابق، ص٤١.

[١٧] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، السياسات الزراعية السعرية: مواد تدريبية على التخطيط الزراعي، نشرة رقم (٣)، (روما، المنظمة، ١٩٩٣م)، ص(٢٢٤)

[١٨] انظر: د. صبحي القاسم. ملخص كتاب نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، (ط١، مؤسسة عبد الحميد شومان- عمان، ١٩٨٢م)، ص (٨٢).

[١٩] نور الهدى بوغدة. دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي- حالة الجزائر- رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف١- عام ٢٠١٥، ص ٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

بينما يعنى مفهوم الأمن الغذائي من وجهة نظر المهتمين بالعلوم الاستراتيجية بأنه توفير مخزون استراتيجي يغطى الاحتياجات من السلع الأساسية لفترة زمنية معينة[٢٠]. بينما عرفه البنك الدولي بأنه: هو إمكانية حصول كل الناس، في كل وقت على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة.

- عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الأمن الغذائي (الفاو) بأن الأمن الغذائي يتوافر عندما يتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول عل غذاء كاف، ومأمون، ومغذى يلبى احتياجاتهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة متوفرة الصحة والنشاط[٢١].
- بينما عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية[٢٢].

ومن ثم فإن الأمن الغذائي هو: قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات[٢٣].

---

[٢٠] آمال أشرف عباس، وعزة إبراهيم عمارة. الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المصرية في ضوء أهم المتغيرات المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعى في مصر ٤ أكتوبر ٢٠٠٩.

[٢١] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، ٢٠١٠، ص٨.

[٢٢] عبد الحفيظ كينة. مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠١٣، ص ٤.

[٢٣] السيد محمد السريتي.الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٤. انظر أيضا/ محمد السيد عبد السلام الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير ١٩٩٨، ص٩٠.

علاقة الأمن الغذائي بالاقتصاد

يعرف الأمن الغذائي بأنه مقياس قدرة الفرد على الحصول على كميات كافية من الغذاء[٢٤]. ومن الممكن أن يؤدى عدم كفاية كمية الغذاء إلى ظهور مشكلة الامن الغذائي، والتي قد تقلل من إنتاجية اليد العاملة في ظل زيادة احتياجات أفراد المجتمع، مما يؤدى إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي[٢٥].

المبحث الثاني
أهميّة الأمن الغذائي

من المعروف أن عدد سكان مصر في ازدياد دائم، ولا شك بأن هذه الزّيادة السكانيّة تعني زيادة الطّلب على الغذاء ولهذا يجب على الدولة المصرية توفير الغذاء بكميّات أكبر، إلا أن المساحات المزروعة منها بالفعل نسبتها قليلة وذلك لعدة عوامل منها: عدم وجود رؤية شاملة وناجحة لدى الحكومات المصرية للعمل على استصلاح وزراعة أراضي زراعية جديدة. فضلا عن زيادة أسعار الأغذية، وانخفاض مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة، وحالة الركود نتيجة الأزمة الاقتصادية المستمرة، فضلا عن المشاكل المالية التي تواجهها الحكومة المصرية. ويرتبط مفهوم الأمن الغذائي وتحقيقه بشكل كبير على القرار السياسي، حيث أثبتت الأحداث أن الدول التي لم تستطع تحقيق مفهوم الأمن الغذائي بها، هي في الغالب دول خاضعة أمام القوى الكبرى.

حيث توجد تحديات كثيرة تواجه المجتمع المصرى ومنها: التغييرات المناخية، وندرة مصادر المياه النقية الصالحة للزراعة بها، قلة الاستثمارات الزراعية المباشرة، ندرة رؤوس الأموال، انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض حجم الصادرات.

تجدر الإشارة إلى أن جمهورية مصر العربية تستوردُ مُعظم احتياجاتها من الغذاء، حيث تُشكلُ واردات الغذاء قُرابة ٧٠%[٢٦] من الأغذية المُستهلكة في مصر، وسط

---

(24) George-André Simon. Basic readings as an introduction to Food Security for students from the IPAD Master, SupAgro, Montpellier attending a joint training programme in Rome from 19th to 24th March 2012

(25) Nur Marina Abdul Manap.FOOD SECURITY AND ECONOMIC GROWTH. International Journal of Modern Trends in Social Sciences. Volume: 2 Issues: 8 [June, 2019] pp.108-118]

[٢٦] حيث كشف وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المصري في عام ٢٠١٣ أن جمهورية مصر العربية تستورد ٧٠% من احتياجاتها الغذائية، وطالب بالعمل على تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك

(ISSN: 2537 - 0758)

توقعاتٍ أن تشهد هذه الواردات ارتفاعاً في الإنفاق في المُستقبل القريب، مما يؤدى إلى زيادة الفجوة الغذائية واتساعها. ويُعزى هذا الاتساع فى الفجوة الغذائية، وبالتالي فى الإنفاق إلى عاملين أساسيين، هُما: زيادة تعداد السكان، وزيادة أسعار الغذاء، بالإضافة إلى وجود مشكلة الفاقد من محصول القمح خلال عمليات النقل، والتخزين، والتسويق.

ويعتبر محصول القمح من أهم المحاصيل الإستراتيجية في مصر، حيث تعتمد عليه صناعة رغيف الخبز والعديد من الصناعات الغذائية، وتعتبر مصر أكبر مستورد للقمح على مستوى العالم، وذلك لسد الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، وقد لوحظ في الفترات الأخيرة تزايد كمية الواردات المصرية من القمح سنويا، حيث أوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن كمية واردات مصر من القمح بلغت نحو ٦.١ مليون طن بقيمة بلغت ٢.٤ مليار دولار. خلال عام ٢٠٢١، وقد تصدرت روسيا قائمة أعلى عشر دول تم الاستيراد منها خلال عام ٢٠٢١وعام ٢٠٢٢ على التوالي، حيث سجلت كمية واردات مصر من القمح الروسي نحو ٤.٢ مليون طن بنسبة ٦٩.٤% عام ٢٠٢١ بينما بلغ نحو ٥.٠٦ مليون طن عام ٢٠٢٢ مثلت نحو ٤٦.٣٩% من إجمالي كمية واردات مصر من القمح[٢٧].

وقد بلغت قيمة واردات مصر فى عام ٢٠٢٢ نحو ٨٠ مليار دولار. وفيما يلي نبين الأهمية النسبية لقيمة واردات القمح لمصر من جملة واردات السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠[٢٨]. القيمة (بالمليار دولار)

---

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjKgNa_u-

[٢٧] إيمان رمزي السيد الفحل. رانيا أحمد محمد أحمد. العوامل المحددة لواردات مصر من محصول القمح، بحث منشور في المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٢، ص١٥٢٣.

[٢٨] **المصدر من كل من:**

١- منظمة التجارة العالمية www,wto,org

٢- موقع منظمة الفاوwww,fao,org/faostat/en/#home

السنوات	إجمالي قيمة الواردات الكلية	واردات السلع الغذائية		واردات القمح	
		القيمة	%من الواردات الكلية	القيمة	%من الواردات الغذائية
٢٠١٠	٥٢.٩٢	١٠.١٥	%١٩.١٨	٢.٦٠	%٢٥.٦٠
٢٠١١	٥٨.٩٢	١٤.٧٩	%٢٥.١١	٣.٢٠	%٢١.٦٣
٢٠١٢	٦٩.٢٠	١٥.٦٧	%٢٢.٦٤	٣.٦٩	%٢٣.٥٤
٢٠١٣	٦٦.١٨	١١.٦٧	%١٧.٦٣	٢.٧٢	%٢٣.٢٧
٢٠١٤	٦٦.٧٩	١٤.٩٠	%٢٢.٣	٣.١٦	%٢١.١٩
٢٠١٥	٦٣.٥٧	١٤.٣٩	%٢٢.٦٤	٢.٤٢	%١٦.٧٩
٢٠١٦	٥٥.٧٩	١٠.٩٥	%١٩.٦٣	٢.١٢	%١٩.٣٢
٢٠١٧	٦١.٦٣	١٣.٤٩	%٢١.٨٩	٢.٦٢	%١٩.٤٥
٢٠١٨	٧٢.٠٠	١٢.٨٣	%١٧.٨٢	٢.٦٤	%٢٠.٥٥
٢٠١٩	٧٠.٩٢	١٤.٣٣	%٢٠.٢١	٣.٠٢	%٢١.١٠
٢٠٢٠	٧٠.٤٠	١٦.٠٠	%٢٢.٧٣	٢.٦٩	%١٦.٨٤

بدراسة تطور قيمة واردات القمح والسلع الغذائية لمصر من دول العالم خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠) والموضحة بالجدول السابق، تبين لنا أن قيمة واردات مصر من السلع الغذائية قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ١٠.١٥مليار دولار عام ٢٠١٠ مثلت نحو ١٩.١٨% من قيمة واردات مصر الكلية في نفس العام البالغ حوالي ٥٢.٩٢ مليار دولار، وحد أقصى بلغ نحو ١٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠ مثلت حوالي ٢٢.٧٣% من قيمة واردات مصر الكلية ٢٠٢٠ البالغ نحو٧٠.٤ مليار دولار. وبدراسة تطور قيمة واردات القمح خلال فترة الدراسة تبين لنا أن قيمة واردات مصر من القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٢.١٢ مليار دولار عام ٢٠١٦ مثلت نحو ١٩.٣٢% من قيمة واردات مصر من السلع الغذائية في عام ٢٠١٦، وحد أقصى بلغ حوالي ٣.٦٩ مليار دولار عام ٢٠١٢ مثلت نحو ٢٣.٥٤% من قيمة واردات مصر من السلع الغذائية في عام ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر واجهت ارتفاعاً شديداً في أسعار سلع كثيرة جداً: مثل: الوقود، والقمح، ومعظم السلع والمنتجات الغذائية الأخرى فضلاً عن كل مستلزمات

(ISSN: 2537 - 0758)

الزراعة التي نستوردها، وهذا الأمر يستتبع ضرورة الحديث عن الفجوة الغذائية وما يرتبط بها من مصطلحات ومفاهيم قد تتشابه معها.

الفجوة الغذائية

يرى الباحث ضرورة الحديث عن بعض المصطلحات أو المفاهيم المرتبطة بالفجوة الغذائية. حيث يتداخل مفهوم الفجوة الغذائية مع بعض المفاهيم التي قد تتشابه معها مما قد يؤدي إلى بعض الغموض أو الالتباس لدى كثير من الباحثين. لذلك وجب التمييز بين عدة مفاهيم ومن أهمها: الفجوة الغذائية، والاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي، وأخيراً انعدام الأمن الغذائي، **ويمكن توضيح ذلك كما يلي:**

الفجوة الغذائية:

هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة محلياً من السلع الغذائية وما يحتاجه سكانها من الغذاء، أي كمية المواد الغذائية التي يحتاجها اقتصاد دولة ما ولا يستطيع توفيرها عن طريق الإنتاج المحلى، ومن ثم يسعى لتغطية هذا الفرق عن طريق الاستيراد.

ومن ثم فإن الفجوة الغذائية يمكن حسابها كالآتي[٢٩]: الفجوة الغذائية = الإنتاج المحلى من السلع الغذائية داخل الاقتصاد الوطني– ما يحتاجه من السلع الغذائية والتي لا يستطيع توفيرها عن طريق الإنتاج المحلى. فكلما ارتفع حجم الاستهلاك من الغذاء عن حجم الإنتاج المحلى منه أدى ذلك إلى استيراد السلع الغذائية من الخارج أو طلب المعونات الغذائية إن لزم الأمر[٣٠].

وعند تحليل الفجوة الغذائية لأهم المحاصيل الزراعية في مصر وهي القمح[٣١] في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ وذلك من خلال الجدول التالي يمكن تسجيل بعض الملاحظات المهمة على وضع الفجوة الغذائية لأهم المحاصيل الغذائية وهي القمح

---

[٢٩] د. فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح. معدل النمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية المجلد ١٢، العدد ٣، يوليو ٢٠٢١، ص ١٤٦.

[٣٠] ريم قصوري. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر– رسالة ماجستير– جامعة باجي مختار– عنابة –عام ٢٠١٢، ص٦٤.

[٣١] يعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر حيث تصل مساحة القمح نحو٣٢٦٢ مليون فدان في عام ٢٠٢٠.

وكذلك نصيب الفرد السنوي منه، **وذلك على النحو التالي**[٣٢].

السنوات	المساحة (ألف فدان	المساحة (مليون فدان)	الإنتاج (ألف طن)	الإنتاجية (طن/فدان)	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	مقدار الفجوة الغذائية	نصيب الفرد (كجم/سنة	الاكتفاء %
٢٠١٠	٣٠٠١.٣٨	٣.٠٠	٧١٦٩.٠٢	٢.٣٩	١٦٦٨٥	-٩٠٥٥.٩٨	١٦٠.١	%٤٠.٥٤
٢٠١١	٣٠٤٨.٦٠	٣.٠٥	٨٣٧٠.٥٣	٢,٧٥	١٧١٥٣	-٨٧٨٢.٤٧	١٥٢.١	%٤٨.٨٠
٢٠١٢	٣١٦٠.٦٦	٣.١٦	٨٧٩٥.٤٨	٢.٧٨	١٥٧٨٢	-٦٩٨٦.٥٢	١٢٢.٥	%٥٥.٧٣
٢٠١٣	٣٣٧٧.٨٨	٣.٣٨	٤٩٦٠.٢	١.٤٧	١٦٦٧٨	-١١٧١٧.٨	١٢٦.٥	%٢٩.٧٤
٢٠١٤	٣٣٩٣.٠٠	٣.٣٩	٩٢٧٩.٨٠	٢.٧٣	١٧٨٢٥	-٨٥٤٥.٢	١٣٣.٦	%٥٢.٠٦
٢٠١٥	٣٤٦٨.٨٦	٣.٤٧	٩٦٠٧.٧٤	٢.٧٧	١٩٥٦٣	-٩٩٥٥.٢٧	١٤١.١	%٤٩.١١
٢٠١٦	٣٣٥٣.١٥	٣.٣٥	٩٣٤٢.٥٤	٢.٧٩	١٩٥٩٢	-٥.١٠٢٣٨	١٣٧.٨	%٤٧.٦٩
٢٠١٧	٢٩٢١.٧١	٣.٠٠	٨٤٢١.٠٧	٢.٨٨	١٩٧٠٧	-١١٢٨٥.٩	١٦٣.٩	%٤٢.٧٣
٢٠١٨	٣١٥٧	٣.١٦	٨٣٤٩	٢.٦٤	١٩٧١٤	-١٢٦٩٣	١٥٥.٢	%٤١
٢٠١٩	٣١٣٥	٣.١٤	٨٥٥٩	٢.٧٣	٢٠٨٤٧	-١٢٦٩٢	١٥٣.٣	%٤٠
٢٠٢٠	٣٢٦٢	٣.٠٠	٩٠٠٧	٢.٧٨	٢١٦٢٣	-١٢٦١٦	١٥٦.١	%٤١.٠٤

فعلى الرغم من زيادة المساحة المزروعة من القمح وزيادة الإنتاج المحلى– حيث يتضح من بيانات الجدول أن كمية الإنتاج المحلى من القمح قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٤٩٦٠،٢ ألف طن عام ٢٠١٣ وحد أعلى بلغ حوالي ٩٦٠٨ ألف طن عام ٢٠١٥ بزيادة قدرها ٤٧ ألف طن– إلا أن الكميات المستهلكة من القمح اتجهت– أيضاً– نحو الزيادة بمعدلات أعلى من معدلات الإنتاج بسبب الزيادة السكانية[٣٣] فقد زادت طبقا

---

[٣٢] المصدر: محمد فتحي محمود عفيفي. دراسة اقتصادية للأمن الغذائي لأهم محاصيل الحبوب في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٢، العدد٢، ٢٠٢٢، ص٥٥١.

* وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، القاهرة، أعداد متفرقة.

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية أعداد متفرقة.

[٣٣] **ويرى الباحث:** بحق إلى أنه بجانب زيادة عدد السكان كسبب رئيس في زيادة استهلاك القمح. يمكن القول بأن السبب الجوهري والاعمق في زيادة استهلاك القمح من وجهة نظري، يرجع إلى ارتباط نمط التغذية المرتكز على استهلاك القمح ومنتجاته في مصر بشكل مباشر بمعدلات الفقر

(ISSN: 2537 - 0758)

لبيانات الجدول من مقدار (١٦٦٨٥) عام ٢٠١٠ إلى مقدار(٢١٦١٦) عام ٢٠٢٠.

ولقد انعكست مظاهر عجز الإنتاج المحلى عن الوفاء باحتياجات السكان في تزايد حجم الفجوة الغذائية في عام ٢٠٢٠ إلى (سالب)- ١٢٦١٦، وفى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح إلى ٤١.٠٤%. فبعد أن بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح حدها الأقصى عام ٢٠١٢ حيث بلغت نسبة ٥٥،٧٣% عادت وانخفضت إلى ٤١.٤٪ في عام ٢٠٢٠ وبالتالي فإن الإنتاج المحلى لا يوفر سوى ٤١% مما يستهلكه الشعب المصري، فأدى ذلك إلى زيادة كمية الواردات من الخارج وهو ما مثل عبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

كما يتضح من بيانات الجدول السابق أن متوسط نصيب الفرد السنوي من القمح تراوحت بين حد أقصى بلغ حوالي ١٦٣.٩ كجم عام ٢٠١٧ وحد أدنى بلغ حوالي ١٢٢.٥ كجم عام ٢٠١٢. وفى حين بلغ متوسط نصيب الفرد من القمح ١٦٣,٩ كجم عام ٢٠١٧ مقابل ١٥٦.١ كجم عام ٢٠٢٠ بانخفاض بلغت كميته ٧.٨ كجم، مما دفع الحكومة لاستيراد كميات ضخمة من محصول القمح من الخارج مما يشكل خطورة واضحة على مصر في ارتفاع معدل التبعية لاقتصادية للخارج ويزيد من مشكلة العجز في الميزان التجاري

*ويرجع اتساع الفجوة الغذائية من القمح في مصر وتراجع نسبة الاكتفاء الذاتي منه وتراجع متوسط نصيب الفرد منه[٣٤] إلى العديد من العوامل سواء كانت متعلقة بجانب

والتضخم. فكلما ارتفعت معدلات الفقر كلما زاد استهلاك القمح. وكلما ازدادت معدلات التضخم في المجموعات السلعية الأخرى مثل اللحوم والأجبان والخضروات، كلما ازداد استهلاك الأفراد من القمح لتعويض الفاقد في السعرات الحرارية من المجموعات السلعية الأخرى. حيث يحصل المصريون على معظم سعراتهم الحرارية اليومية من القمح ومنتجاته.

[٣٤] ويمكن تفسير تذبذب مستوى نصيب الفرد من القمح في خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠٢٠ من خلال تركيز النظر في الاحداث الاقتصادية التي حدثت خلال تلك الفترة، ففي خلال السنوات من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥ نلاحظ انخفاضا في نصيب الفرد من القمح بحوالي ٢٠ كيلو جرام، حيث انخفض من ١٦٠.١ كيلو جرام في ٢٠١٠ إلى ١٤١.١ كيلو جرام في ٢٠١٥، لكن وبدءًا من ٢٠١٧ بعد صدمة التعويم ارتفع استهلاك الفرد من القمح بمقدار ٢٣ كيلو جرام في تقريبا غضون سنتين فقط، قبل أن يستقر عند ١٥٦.١ كيلو جرام للفرد في ٢٠٢٠.وكانت زيادة استهلاك القمح على المستوى الكلي والفردي في الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ طبيعية، فقد شهدت تلك الفترة تسارع وتيرة

الطلب على القمح أو متعلقة بجانب العرض. وبإيجاز يمكن توضيح أهم العوامل المتعلقة بالطلب على القمح فيما يلي:

أ- **معدل النمو السكاني.** فطبقاً لتعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وصل عدد سكان مصر حتى ٢٠٢٣ بلغ حوالي ١٠٤ ملايين و٦٣٠ ألفا و٨٠١ نسمة، مقابل ١٠٤ ملايين و٥٢٣ ألفا و٥٨٩ نسمة[٣٥]. ومع ارتفاع معدل النمو السكاني سواء عن طريق الزيادة الطبيعية في المواليد وانخفاض نسبة الوفيات أو عن طريق الهجرة يزداد الطلب على القمح.

ب-**ارتفاع معدل النمو في النفقات الاستهلاكية للسلع الغذائية للأسر:** فقد أدى ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة معدل النمو في النفقات الاستهلاكية. وتغير النمط الاستهلاكي للسكان[٣٦].

ت-**ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء:** أدى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء إلى ارتفاع الأسعار المحلية للغذاء وخاصة الحبوب (وفى قلبها القمح) حيث إن معظم السلع الغذائية سلع ضرورية، ومن ثم يكون الطلب عليها طلب غير مرن. ويرجع ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء إلى العديد من الأسباب التي يأتي في مقدمتها: سوء الأحوال المناخية في العالم والتي أدت إلى انخفاض إنتاجية الكثير من المحاصيل الزراعية على مستوى العالم ومنها القمح. زيادة معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية خاصة الحبوب. وقد أدت الحرب في أوكرانيا زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة وهو ما نتجت عنه تداعيات على الأمن الغذائي العالمي بصفة عامة[٣٧].

* أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بجانب العرض فيمكن إجمالها فيما يلي: قلة الموارد

الإصلاحات الاقتصادية في مصر والتي ارتفعت معها معدلات الفقر. وانخفضت مستويات المعيشة بالنسبة لأغلب المصريين، وتضمنت تلك الفترة تخفيض قيمة العملة، بمقدار النصف تقريبًا، وهو ما انعكس أيضًا على الاستهلاك الكلي للقمح والذي زاد من ١٩٥٦٣ ألف طن عام ٢٠١٥ طبقا للجدول السابق إلى ٢١٦٢٣ ألف طن عام ٢٠٢٠.

[٣٥] راجع/ ماهر هنداوي: «الإحصاء» يعلن عدد سكان مصر خلال فبراير: ٢.٦ مولود في الدقيقة، مقال منشور على موقع الوطن. يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير ٢٠٢٢.

[٣٦] راجع/ إيمان رمزي السيد الفحل. رانيا أحمد محمد أحمد. مرجع سابق. ص١٥٢٣.

[٣٧] البنك الدولي. مساعد البلدان على التكيف مع عالم متغير، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢، ص ٤٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

المائية المتاحة لمصر. وتناقص المعروض من المياه العذبة بالنسبة إلى نمو الطلب عليها في مصر. قلة الأراضي والمساحات المزروعة بالقمح. انخفاض الاستثمارات الزراعية المباشرة المحلية أو الأجنبية في مجال الزراعة. فضلا عن المشكلات الخاصة بغياب الإرشاد الزراعي. وتغير المناخ في مصر. بعض السياسات الاقتصادية المتبعة ومنها: قيام بعض ملاك الأراضي الزراعية الذين اعتادوا تأجير أراضيهم لصغار الملاك ببيعها، واستخدام حصيلتها كودائع في البنوك لتحقيق عائد لهم أعلى من الأرض الزراعية، مما دفع كبار الملاك لشرائها، والعمل في تراكيب محصولية عالية الربحية وكثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال، والابتعاد عن زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية ومن أهمها الحبوب والاستغناء بشكل جزئي عن اليد العاملة. تلكم أهم العوامل المسببة في الفجوة الغذائية في محصول القمح وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منه، ولسد الفجوة الغذائية لابد من زيادة المساحة المزروعة وزيادة عمليات التوسع الزراعي الأفقي. ومعالجة مشكلة النقص في مقدار المياه العذبة الصالحة للزراعة.

الاكتفاء الذاتي الغذائي[٣٨]

يتمثل في قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى موارده والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته محلياً. أي توفير احتجاجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج الوطني بالقدر المطلوب[٣٩] أو أكبر من حجم الطلب المحلى وبالأنواع المختلفة في كل الأوقات، وبذلك يتضح أن تطبيق الاكتفاء الذاتي يفقد الدولة القدرة على الاستفادة من التجارة الدولية على أساس التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية[٤٠] ويمكن حساب الاكتفاء الذاتي كالآتي:

الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي من السلع الغذائية لاقتصاد دولة ما/ حجم الطلب

---

[٣٨] أنور عبد المجيد حمد. العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ١٧.

[٣٩] د. فورية غربي. الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي– حالة الجزائر– الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ٥١.

[٤٠] د. فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح. أثر الفجوة الغذائية على معدل النمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات. بحث بالمجلة العلمية للدراسات التجارية، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، ص ١٣٦.

على السلع الغذائية X ١٠٠

الأمن الغذائي

يمكن التمييز بين مفهومين للأمن الغذائي[٤١].

المفهوم الأول: وهو الأمن الغذائي المطلق (المفهوم الضيق للأمن الغذائي) ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ويقصد به إنتاج كمية من الغذاء تساوي أو أكبر من حجم الطلب المحلى وهو مرادف للاكتفاء الذاتي. **من الواضح أن هذا المفهوم ليس واقعياً لسببين هما:**

١- من الصعب على كل دولة أن تنتج الجزء الأكبر مما يحتاجه مواطنيها من مختلف السلع.

٢- مع تطبيق هذا المفهوم تضحي الدولة باعتبارات الكفاءة الاقتصادية سبب حرمان الدولة من مزآيا التخصص وتقسيم العمل الدولي والاستفادة من التجارة الدولية.

أما المفهوم الثاني: فهو الأمن الغذائي النسبي (المفهوم الشامل للأمن الغذائي)[٤٢] وهو التعريف الذي أقرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وهو حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حاجته من الغذاء السليم ذي النوعية الجيدة بشكل مُستقر وفي جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي[٤٣]، حتى يتمكن من عيش حياته بشكل صحّي[٤٤]، ومن هنا يتضح أنه لتحقيق الأمن الغذائي لابد من توافر شروطه الأربعة التي سبق التعرض لها سابقاً في هذا البحث.

ولذلك فإن الاختلاف بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، في أن الاكتفاء الذاتي الغذائي يعنى القدرة على تلبية احتياجات الاستهلاك من الإنتاج الخاص (المحلى) بدل من الشراء أو الاستيراد، فالاختلاف القائم بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي يتجلى في أن الاكتفاء الذاتي مفهوم ضيق من الأمن الغذائي، حيث يسعى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي ومحاولة

---

[٤١] ريم قصوري. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة مرجع سابق، ص٦٢.

[٤٢] ويعنى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات الأساسية بانتظام. مزيد من التفصيل راجع/ ريم قصوري. مرجع سابق، ص٦٢.

[43] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

[44] https://www.fao.org/about/ar/

(ISSN: 2537 - 0758)

التخلي عن الاستيراد.

بينما يعني الأمن الغذائي قدرة الدولة على توفير الغذاء للسكان عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد

يرى الباحث أن قضية الاكتفاء الذاتي هي هدف رئيسي لكل دولة تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهو مفهوم يتطلب استقراراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لأي دولة. ولا يمكن الحديث عن مفهوم الاكتفاء الذاتي في الدول النامية. إذ أن الاكتفاء الذاتي يتطلب زيادة الإنتاج الغذائي لتغطية الاستهلاك، الأمر الذي يتطلب استخدام الزراعة الحديثة وزيادة نسبة مساحة الأراضي المزروعة والقدرة على مواجهة الظروف البيئية غير مستقرة. ولكن السؤال الحقيقي. هل نستطيع فعلًا الوصول للاكتفاء الذاتي من القمح؟ وفي حال وصولنا لهذا الاكتفاء، هل سيحل هذا مشكلات سوء التغذية والفقر الغذائي، وارتفاع معدلات أمراض الغذاء لدى الفئات الفقيرة من الشعب المصرى؟ والتي تتزايد يوميا بدون مبالغة، الإجابة الأقرب على السؤالين هي لا. **ويرى الباحث**. بصدق أنه يجب على السلطة التنفيذية المتمثلة فى (الحكومة) إعادة التفكير في منظومة الغذاء، ونموذج التنمية، اللذان يُنتجان ويُعيدان إنتاج الفقر والجوع بشكل أعمق. يجب عليها أيضاً وضع «القمح» في قلب مشكلة أكبر، هي مشكلة النفاذ للغذاء الصحي والآمن. فحل مشكلة الاكتفاء الذاتي من القمح لن تؤدي لحل مشكلة سوء التغذية والفقر وأمراض التغذية. إنما يتطلب الأمر التفكير بمنظور كلي يضع في الاعتبار مصفوفة علاقات القوة واللامساواة بين طبقات الشعب المصرى في الوصول للغذاء والتأثير عبر السياسات العامة في النظام الغذائي وتحقيق التوازن في مكوناته بدلًا من التركيز على بند واحد فقط وهو(القمح)، وإغفال باقي مُكونات التغذية الصحية.

انعدام الأمن الغذائي

يشير مصطلح انعدام الأمن الغذائي إلى الحالة التي لا يستطيع الفرد فيها الوصول إلى الغذاء بسبب عدم توفر الموارد اللازمة للحصول عليه أو الافتقار إليه[٤٥].

ويمثل انعدام الأمن الغذائي مشكلة متعددة الجوانب، وترجع أسبابها إما إلى العجز عن إنتاج الأغذية بسبب نقص الموارد أو العجز عن استيراد الناقص منها بسبب انعدام

[٤٥] الباروميتر العربي. انعدام الأمن الغذائي والسخط الشعبي المرتبط به في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير الأمن الغذائي، الدورة السابعة، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ٥.

الموارد أو عدم العدالة في توزيع الأغذية داخلياً[٤٦].

ويوجد اختلاف بين مصطلح الجوع ومصطلح انعدام الأمن الغذائي. بالمفهوم السابق. فالجوع لفظ يراد به أحياناً عدم حصول الجسم على كفايته من الطعام؛ وذلك لعدم وجود الغذاء أصلاً، أو وجوده بقدر لا يفي بالحاجة. كما يراد به أحياناً أخرى عدم احتواء الطعام الذي يتناوله الإنسان على العناصر الأساسية اللازمة لبناء الجسم بناء سليماً. وذلك لفقر الطعام من هذه العناصر وإن كان الطعام نفسه متوافراً بكميات كبيرة. وهذا ما يسمى بالجوع الغذائي[٤٧].

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة انعدام الأمن الغذائي تتصل بجملة من الأسباب تشمل– على سبيل المثال لا الحصر– سبل العيش، والإنتاج الزراعي، وسياسات الواردات الغذائية، وإدارة أو سوء إدارة سلاسل الإمداد، والفساد بجميع أشكاله، والهجرة، والتغير المناخي، والكوارث الطبيعية والسياسات المالية، والنقدية، والتجارية، ولذلك فإن انعدام الأمن الغذائي يكون في أغلب الأحيان وثيق الصلة بالنزاعات المسلحة. فمن ناحية يفضي النزاع المسلح إلى الجوع، في حين يؤدي الجوع إلى النزاع المسلح من ناحية أخرى[٤٨].

- **<u>عدم نجاح السياسات الاقتصادية:</u>** يرى بعض الاقتصاديين أن سبب عدم نجاح السياسات الاقتصادية التي اتبعتها جمهورية مصر العربية خلال الفترة الماضية هي أسباب متراكمة ومتشابكة، وتتفاوت بين عوامل داخلية وخارجية. وتعود الأزمة في البلاد إلى العديد من الأخطاء التي انتهجتها الحكومات المصرية خلال الفترة الماضية[٤٩]. والتي اتسمت بالتحيز ضد القطاع الزراعي، وكانت إحدى الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تدهور هذا القطاع وتخلفه، حيث نجم عن تطبيق هذه السياسات آثار سلبية أضرت بإنتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة، وبإنتاج

---

[٤٦] رانية ثابت الدروبي واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص٢٨٩.

[٤٧] د. عطية صقر. الإسلام والتحرر من الجوع. مرجع سابق، ص ١١.

[٤٨] الباروميتر العربي. مرجع سابق، ص ٥.

[٤٩] **مزيد من التوضيح انظر:**

https://carnegie-mec.org/2020/10/26/ar-pub-83028

(ISSN: 2537 - 0758)

المحاصيل الغذائية بصفة خاصة، فبعد أن كان لدى مصر اكتفاء ذاتي من معظم المحاصيل الزراعية، أصبحت تستورد الآن في المتوسط العام ما بين ٦٥-٧٠% من احتياجاتها الغذائية من الخارج.

وهذا الأمر أثّر بشكلٍ كبير على ضرورة الحصول على عملات أجنبية للاستيراد، وهو ما أصبح يشكل عنصراً ضاغطاً على العملة المحلية بشكل واضح[٥٠]، كما أسهمت هذه السياسات في تقليص الحوافز لدى المنتجين الزراعيين المحليين، وقد اتسمت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها مصر خلال الفترة الماضية بإهمال التنمية الزراعية والتركيز على استثمارات كثيرة غير منتجة من وجهة نظري. فضلاً عن بعض الأمور الأخرى مثل:

١- محافظة الحكومة على نهجها التقليدي باعتماد الغموض مع الشعب في شتى الأمور.

٢- عدم وجود رؤية شاملة وإدارة واضحة تقوم على الاستشارة أو التشاور المجتمعي الأمر الذي سيبقينا جميعا أمام تخطيط اقتصادي غير منظم، وسيستمر في التأثير على حياة الشعب المصري ويقودهم إلى الأسوأ.

٣- استمرار الحكومة في التركيز على مشاريع ضخمة والاهتمام بأنشطة اقتصادية غير ملحة في الوقت الحالي: مثل الطرق، والكباري، ومشروعات السكك الحديدية، حيث تمثلت مشروعات السكك الحديدية في مشروع القطار السريع بقيمة ٢٣ مليار دولار، بجانب مشروع المونوريل بالقاهرة، بتكلفة ٣.٥ مليار دولار[٥١]- وغيرها، ومن الجدير بالذكر أن هذه المشروعات من غير المرجح أن تعالج على المدى القصير مشكلة البطالة المتفشية بين الشباب، وإهمال مشروعات التنمية الزراعية وإعادة فتح المصانع، ودعم الصناعات الغذائية.

٤- ومن أسباب عدم نجاعة السياسة الاقتصادية المصرية في الفترة الأخيرة إصرار الحكومة على الاعتماد على الاقتراض الخارجي والإفراط فيه والاعتماد على الأموال الساخنة في تنشيط الاقتصاد رغم مخاطرهما الشديدة.

٥- عدم التركيز على استكمال برامج الحماية الاجتماعية وتعزيزها والتي تهدف لدعم

---

https://www.almayadeen.net/news/economi/2023

[٥١] أسماء أمين. ٢٦ مليار دولار تكلفة القطار السريع والمونوريل. وهذه الأهمية الاقتصادية للمشروع، مقال منشور في جريد اليوم السابع، السبت ٣٠ أكتوبر ٢٠٢١ **على الرابط التالي:**
https://www.youm7.com/story/2021/10/30/26-

الفقراء وتخفيف وطأة غلاء الأسعار.

٦- انعدام شفافية عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية يشكل استمراراً للنهج التقليدي الذي لطالما اعتمدته الحكومات المصرية المتعاقبة بإقصاء الشعب عن التحولات الاقتصادية والسياسية الكبرى.

وملخص ما سبق وباختصار شديد، تتمثل الأزمة الحقيقية للسياسة الاقتصادية المصرية في غياب الرؤية الاقتصادية السليمة، بسبب ضبابية المشهد الاقتصادي، وتجنب مناقشة أهل الخبرة الاقتصادية في مصر وهم كثر.

- إن الاهتمام بالتنمية الصناعية الذي اتسم به عقدا الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، بدأ في التراجع مع مطلع السبعينيات بعدما بدا واضحا أنه بدون تنمية الزراعة، ستجد هذه الدول نفسها أمام مأزق غذائي يقود إلى استيراد الغذاء من الخارج وما ينتج عن ذلك من استنزاف للمتاح من النقد الأجنبي[٥٢] فضلاً عن التبعية الغذائية للخارج وما ينتج عنها من آثار سلبية وخيمة سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

المبحث الثالث
شروط الأمن الغذائي وأبعاده

تُعرِّف مُنظمة الأغذية الزراعية الخاصة بالأُمم المتحدة الأمن الغذائي على أنه حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حاجته من الغذاء السليم ذي النوعية الجيدة بشكل مُستقر وفي جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي[٥٣]، حتى يتمكن من عيش حياته بشكل صحّي[٥٤]، فالجوع وحده ليس العامل الوحيد الذي يجب مراعاته، ولكن يزداد الأمن الغذائي تعقيدًا عندما يتناول الإنسان الاحتياجات الغذائية وتمتلئ معدته، فيمكن أن يتسبب سوء جودة الطعام في إصابة الأفراد، والأسر، والمجتمعات بالأمراض الخطيرة.

ويعتبر تعريف الأمن الغذائي وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من أكثر

---

[٥٢] د. يوسف بن يزة. محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد:٣٨، جوان، ٢٠١٨، ص٢٥.

[53] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

[54] https://www.fao.org/about/ar/

(ISSN: 2537 - 0758)

التعاريف في الوقت الحالي وشيوعاً، وطبقا لهذا التعريف يتحقق الأمن الغذائي حينما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات القدرة الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي والأمن بكامل عناصره الغذائية للوفاء باحتياجاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية[٥٥]. وبذلك يتضح أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مركب له أبعاد متعددة ويرتبط بتوافر أربعة شروط[٥٦]. **ولذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي وهما:**

المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: شروط الأمن الغذائي

المطلب الأول
أبعاد الأمن الغذائي

يتم النظر إلى الأمن الغذائي باعتباره قضية متعددة الأبعاد تشمل مضامين مختلفة، فمنها أبعاد اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية **وهي على النحو التالي:**

١- البعد الاجتماعي

يتمثل البعد الاجتماعي بمفهوم الأمن الغذائي في مجمل العناصر الاجتماعية المؤثرة في الأمن الغذائي والتخطيط له ومنها:

١- زيادة نسبة السكان والتخطيط السكاني. يمثل النمو السكاني المتزايد في مصر وما يرتبط به من تغيرات في أنماط الاستهلاك من السلع الزراعية أحد معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي ذلك إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي من هذه السلع لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة، على الرغم من الجهود المبذولة لسد الفجوة في كثير من هذه السلع أو الإبقاء عليها دون تدهور كبير، فما تزال الفجوة قائمة والعجز واضح في عدد من السلع الأساسية مما يترتب عليه اللجوء إلى

---

[٥٥] انظر: د. محمد الشحات الزعبلاوي وغادة عبد الفتاح مصطفى. تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصرى، قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات– معهد بحوث الاقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية مقبول للنشر في:

Accepted for publication on: 6/10/2020

على الموقع التالى:

Website:www.aun.edu.eg/faculty_agriculture/journals_issues_form.php

[٥٦] د. عزة إبراهيم عمارة. الأمن الغذائي المصري (المفهوم، الواقع، السياسات)، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي (الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية)، القاهرة، يناير ٢٠٠٥.

استيرادها لتغطية الفجوة الغذائية والوفاء بالاحتياجات السكانية المتزايدة. ومن ثم لابد من العمل على ضبط النمو السكاني وترشيده عند مستوياته المقبولة والآمنة بيئيا وغذائيا[٥٧] للحد من الطلب المتزايد على الغذاء وتقليل الفجوة الغذائية المتنامية [٥٨]. فمن المعروف أن السكان في أي مجتمع إما أن يكونوا في حالة كثافة أو في حالة خفة أو عند الحد الأمثل للسكان.ومن المعروف- أيضاً- أن هناك علاقة بين حجم السكان وبين الموارد الطبيعة في المجتمع والمتمثلة في الأراضي الزراعة التي يمكن استغلالها أو غيرها، وهذه العلاقة تتمثل في أن العدد القليل من السكان يعجز عن الاستفادة الكاملة من موارده، ببنما العدد الكثير من السكان لا تكفيهم موارده، لذلك بجب أن يصل المجتمع إلي الحجم الأمثل لسكانه، حيث يبلغ إنتاجه أقصي ما يمكن، ويصل إلي الاستغلال الأمثل لموارده الطبيعة، حتى يتيح لسكانه مستوى لائق من المعيشة[٥٩].

٢- مستوى الدخل: يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، حيث لا يستطيع من يعيشون دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي يعانون بشكل أو بآخر من نقص التغذية[٦٠].

٣- مستوى عيش الأسرة وضمان حد أدنى مناسب، وتأمين حياة الأبناء وضمان

---

[٥٧] فالزيادة السكانية المرتفعة تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة في تضيق الفجوة الغذائية. فالنمو السكاني السريع غالباً ما يؤدى إلى زيادة الفقر عن طريق ارتفاع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه إنتاج الفرد ودخله بدون تحسن. كما أن معدلات الزيادة السكانية المرتفعة ترهق ميزانية الخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى عدم قدرة سوق العمل من استيعاب هذه الزيادة السكانية. وبالتالي تتضح الكيفية التي من خلالها قد يؤدى النمو السكاني السريع إلى انتشار الفقر، وانعدام الأمن الغذائي. راجع/ محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ٧١، إلى ص ٧٤.

[٥٨] د. خالد مصطفى قاسم. إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٥٦.

[٥٩] انظر/ أشرف رجب الغنام. التأثيرات المتباينة لبعض العوامل الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والزراعية على تعزيز الأمن الغذائي العربي في ظل جائحة كورونا، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد (١١) ديسمبر، ٢٠٢٠.

[٦٠] نور الهدى بوغدة. مرجع سابق، ص ١١.

(ISSN: 2537 - 0758)

مستقبلهم الحياتي والدراسي. والتخفيف من حدة الفقر، لأن الفقراء عادة لا يفكرون ولا ينظرون للمستقبل، ولا يكترثون بالوطن، وإنما كل همهم توفير احتياجاتهم الأساسية[٦١].

٤- مستوى حركية المجتمع وخاصة العلاقة بالمكان وبالعمل. حيث تلعب الهجرة الداخلية والخارجية كظاهرة اجتماعية دوراً بارزاً في تحديد مستوى استقرار المجتمع في علاقته بأمنه الغذائي، فكلما كانت ظاهرة الهجرة متفشية في المجتمع كلما ارتفعت معدلات الهشاشة الاجتماعية في مستوى تحقيق الأمن الغذائي.

٥- مستوى تحقيق وتأمين السلم والأمن الاجتماعي الذي يبعد المجتمع عن الاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية، وهنا تلعب الدولة أدواراً فعالة وفى غاية الأهمية في التخفيف من المطالبات الفئوية وضبط سياسات الأسعار والأجور.

٢- البعد الاقتصادي.

يمثل البعد الاقتصادي أحد أهم أبعاد الأمن الغذائي في مصر، حيث تعتمد البلاد بشكل كبير على الزراعة والصناعات الغذائية كمصدر رئيسي لتوفير الغذاء لسكانها. ولذا يجب أن ينصرف مفهوم البعد الاقتصادي للأمن الغذائي في تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الرئيسية عن طريق إقامة مشاريع تنموية زراعية واقتصادية تضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية. لان اعتمادنا على الاستيراد يعرضنا لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية، وبالتالي تفقد عملتنا المحلية قيمتها وقوتها الشرائية كما هو حاصل الآن في مصر، بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات.

وكذلك تعرضنا إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدولة المصرية إلى تخليها عن المشاريع التنموية مقابل استيراد الغذاء وتوفيره لأفراد المجتمع. وفى هذا الإطار تواجه مصر عددًا من التحديات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي في البلاد، **من بينها:**

١- **زيادة مقدار الديون الداخلية والخارجية:** حيث يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع مقدار الدين الداخلي والخارجي بشكل غير مسبوق[٦٢]، حيث أوضح البنك المركزي

---

[٦١] ريم قصوري. مرجع سابق، ص ٢٩.

[٦٢] حيث بلغ رصيد الدين العام المحلى نحو ٤٧٤٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل نحو ٤٢٨٢,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ مسجلا زيادة قدرها ٤٦٠,٠ مليار جنيه بمعدل ١٠,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠. بينما بلغ رصد الدين الخارجي في نهاية

أن الدين الخارجي لمصر بلغ ١٥٤.٩٨٠ مليار دولار بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٢/٢٠٢٣[٦٣]. مما يؤثر على القدرة الاستيرادية للبلاد ويجعلها تعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة مثل القمح[٦٤] ومع زيادة أسعار هذه السلع الزراعية في الأسواق العالمية، يزيد عبء الاستيراد على الميزانية العامة ويعرض الأمن الغذائي للخطر[٦٥].

٢- **الانخفاض في كمية الإنتاج:** إن مستوى الإنتاج وكذلك مستوى الغذاء المتاح في مصر يعتبر أقل مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل، بسبب ضالة وصغر حجم مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالمحاصيل الزراعية من الحبوب ومن أهمها القمح وانخفاض معدل إنتاجيته على نحو لا يتناسب مع الزيادة السنوية في عدد

مارس٢٠٢٢ نحو١٥٧,٨مليار دولار أمريكي بزيادة بلغت نحو١٩,٩مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو٢٠٢١. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون– العدد الثالث، ٢٠٢١/٢٠٢٢، ص٤٦، ص٧٣.

[٦٣] راجع/ شيرين محمد . البنك المركزي: الدين الخارجي لمصر يتراجع إلى ١٥٤.٩٨٠ مليار دولار بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقال منشور على موقع العالم اليوم، بتاريخ يوم ١٤ فبراير، ٢٠٢٣.على الرابط التالي: https://alalamelyoum.co/93722/

[٦٤] تواجه مصر فجوة غذائية في إمدادات القمح بسبب زيادة الطلب عليه بسب زيادة عدد السكان، ويعاني محصول القمح في البلاد من التدهور على الرغم من أن مصر تعتبر أحد أكبر مستوردي القمح في العالم. وتعتمد مصر على استيراد ما يقرب من ٥٠% من القمح الذي تحتاجه لتلبية الاحتياجات المحلية.. حيث بلغت كمية الواردات منه حوالي ٣.١٢ مليون طن. ويأتي الجزء الأكبر منها من روسيا كمصدر رئيسي، والباقي من أوكرانيا ورومانيا وكمية أقل من بولندا وفرنسا. راجع/ مها عبد الفتاح إبراهيم سيد. دراسة اقتصادية للفجوة الغذائية من القمح في مصر لمواجهة بعض الأزمات، بحث منشور بمجلة كلية الزراعة، جامعة عين شمس مجلد ٥٢ العدد ٢، عام ٢٠٢١، ص١٤٤.

[٦٥] حيث يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية إلى تزايد أعداد الفقراء والجوعى في مصر ويشكل تحديات حقيقية للحصول على الغذاء الصحي والجيد والكافي في كثير من الأحيان. وقد يؤثر ارتفاع أسعار الأغذية بشكل أكبر على الأماكن أو الفئات التي تمتلك دخلاً منخفضاً وتعتمد بشكل كبير على الزراعة، ما يجعلهم غير قادرين على تحمل تلك الزيادات في الأسعار.

(ISSN: 2537 - 0758)

السكان[٦٦].

٣- **مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائياً** حيث يعتبر القطاع الزراعي المحور الأساسي في تأمين احتياجات الشعب المصرى من المواد الغذائية، والركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي في البلاد. ومع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في مصر، واتساع الفجوة الغذائية، وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية في ظل انخفاض المعروض منها، وزيادة أسعارها يواجه معظم المواطنين صعوبة بالغة في تدبير احتياجاتهم اليومية من السلع الغذائية[٦٧].

٤- **تزايد معدلات الاستهلاك:** لقد تزايد حجم الاستهلاك من السلع الغذائية لبعض الفئات بمعدلات كبيرة نتيجة الاستهلاك غير الرشيد، حيث تؤدي السياسات غير المخططة إلى ظهور فئة اجتماعية تتمتع بإمكانات مادية هائلة، وقدرات شرائية عالية، مما يدفعها وضعها المادي في الإسراف في الاستهلاك الغذائي بشكل كبير، وقد ترتب على ذلك انخفاض المعروض من السلع الغذائية الأساسية للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، ولذلك وجب العمل على تحقيق العدالة في توزيع الأجور والدخول حتى لا يقع العبء الأكبر على الفئات الفقيرة.وتكمن المشكلة من وجهة نظري في مصر أساساً في التوزيع أكثر من الاستهلاك.

٥- **الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة**[٦٨]: تعتبر صناعة الأسمدة والمبيدات الزراعية والري من أكثر المجالات استهلاكًا للطاقة في مجال الزراعة، حيث يؤثر ارتفاع أسعار الوقود والطاقة على التكاليف الإجمالية لإنتاج الغذاء في مصر ويترتب عليه زيادة الأسعار في الأسواق، وكلما زادت الأسعار كلما أدى ذلك إلى ارتفاع فاتورة

---

[٦٦] عزت ملوك قناوي. الأمن الغذائي العربي مجلة المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة ٢٥-٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢، ص٤.

[٦٧] ويرى الباحث بحق أنه في ظل قفزات أسعار الغذاء وموجات التضخم المحلية المستمرة والمتزايدة في الآونة الأخيرة تنخفض قدرة أعداد كبيرة من الاسر المصرية على تحمل تكاليف الأنماط الغذائية الصحية، لتتسع الشرائح المصرية المعرضة لسوء التغذية إلى جانب أولئك الذين يعانون بالفعل من الجوع.

[٦٨] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، ٢٠١١، ص١٢.

الواردات الصافية من القمح[٦٩].

٦- **تدهور سوق العمل:** يعتبر القطاع الزراعي في مصر مصدر عمل مهم جدًا في البلاد، كشف أحدث تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن إجمالي عدد المشتغلين بالزراعة هم خمسة ملايين و٢٣٢ ألف و٢٠٠ عامل بنسبة ١٩.٢% من إجمالي العاملين[٧٠]، لكن العديد من المشكلات والتحديات تؤثر على الإنتاجية والتشغيل في هذا القطاع، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي وعدم توفر أمن غذائي.

- وتجدر الإشارة إلى أن زيادة القدرة الإنتاجية للزراعة تتم بفضل الاعتماد والاستثمار في الطاقة البشرية التي يجب استغلالها في تحقيق التطور في شتى المجالات[٧١]، وخاصة في مصر والتي تعاني من مشكلة تحقيق الأمن الغذائي وتلبية احتياجات السكان، فتلجأ إلى الاستيراد من الخارج[٧٢]. نتيجة قصور سياستها الزراعية مما يعرضها لمزيد من التبعية للخارج. ويعرضها بصفة مستمرة إلى خطر مواجهة ارتفاع الأسعار الوطنية للسلع وانخفاض قدرة المواطنين الشرائية[٧٣].

**** وينطوي الأمن الغذائي في بعده الاقتصادي على عدة عناصر أهمها:**

- الحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين بما يمكنهم من الحصول على الغذاء وتناوله.
- تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية من حيث دخول العاملين فيها. وعدم التخلي عن دعم المنتجين للغذاء أثناء ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- **إعادة تخصيص الموارد:** حيث يرى بعض المختصين أن هناك إمكانية لتحسين الأمن الغذائي من خلال إعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية (كالقمح)

---

[٦٩] أحمد قدري مختار. التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية والأمن الغذائي المصرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٦.

[٧٠] انظر أحمد عبد الناصر. الإحصاء: ١٩,٢% نسبة المشتغلين في نشاط الزراعة وصيد الأسماك. مقال منشور بجريدة أخبار اليوم. بتاريخ الاثنين، ١٨ أبريل ٢٠٢٢ على الرابط التالي:
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3736943/1
https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3760598/1/

[٧١] ولذلك أرى أن النمو الزراعي قد يكون أكثر فعالية في الحد من الفقر المدقع عندما يشمل صغار الملاك خاصة إذا كانوا من النساء.

[٧٢] قصوري ريم. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. مرجع سابق ص٦٨.

[٧٣] أنور عبد المجيد حمد. مرجع سابق، ص ٢٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

(والسلع النقدية ومثالها (كالقطن) وكلما كانت درجة عدم الرغبة في تحمل المخاطرة كبيرة، كلما كان هناك توسع في إحلال محاصيل الغذاء محل المحاصيل الزراعية[٧٤].

٣- البعد السياسي:

يعد البعد السياسي أحد العوامل الحيوية في الأمن الغذائي في مصر، حيث تؤثر استراتيجيات الحكومة والسياسات الحكومية المتبعة بشكل مباشر على توفير الأغذية والموارد اللازمة لتلبية احتياجات السكان. ويتضمن هذا البعد جوانب سياسية مهمة، من حيث إن توافر الغذاء المطلوب يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبلد، والعكس صحيح. ولذا يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعة الدول التي تمتلك الموارد الغذائية أو المحتكرة له في الضغط على الدول النامية أو الفقيرة والتي لا تمتلك الإمكانيات لإنتاج الغذاء والتأثير عليها في توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها وتحت سيطرتها، ومن ثم فالدول التي لا تملك غذائها لا تملك سيادتها الوطنية[٧٥].

ولهذا السبب تعتبر السياسات الحكومية التي تدعم القطاع الزراعي والإنفاق العام للتنمية الزراعية المستدامة بما في ذلك مواجهة التحديات البيئية والموارد المائية المحدودة وتنمية المناطق الريفية وإيجاد نوع من التوازن بين نواحي الإنتاج المختلفة الزراعي والصناعي[٧٦]، فكلها من الأمور التي لا غنى عنها حتى تتخلص مصر من التبعية الغذائية للخارج[٧٧].

وتتمثل الأمور المتعلقة بالبعد السياسي فيما يلي:

١- **توفير المياه الصالحة للشرب:** توفير مياه صالحة للشرب والري هو عامل حيوي للزراعة والبشر في آن واحد، خاصة أن المياه محدودة في مصر وتوجد خلافات على المياه والاستخدامات الأولية لها، وبسبب تغير المناخ قد تستمر البلاد في

---

[٧٤] عزت ملوك قناوي. رجع سابق، ص٦.

[٧٥] ريم قصوري. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. مرجع سابق ص٦٨.

[٧٦] نور الهدى بوغدة. مرجع سابق، ص ١٢.

[٧٧] التبعية بصورة عامة تعني السيادة الوطنية المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة، وقد تكون على المستوى السياسي أو الاقتصادي، أما التبعية الغذائية تعني قدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وإن لم تستطع فكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج.

مواجهة مشكلات في توفير المياه للزراعة والمياه الصالحة للشرب. لذلك تعمل الحكومة على تحسين البنية التحتية لتنظيم موارد المياه وتقييم أنظمة الري في البلاد.

٢- **تعمل مصر على تحسين الأمن الغذائي المحلي:** حيث تعتمد على الإنتاج المحلى لتلبية حاجة السكان، لذلك يجب أن تعمل الحكومة على تحسين هذا الإنتاج وتخفيف الاعتماد على الاستيراد. ومن ثم تخفيف فاتورة الاستيراد. وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات المصرى.

وكذلك تعمل على تحسين الوضع الغذائي من خلال وضع سياسات وبرامج لتطور القطاع الزراعي، ودعم تطوير التقنيات الحديثة في الزراعة، وتطوير نظم الري لتوفير المياه الملائمة وكذلك تنظيم نظم الصادرات والواردات والتجارة لتوفير الأغذية المستدامة والصحية لجميع السكان. باعتبارها الطرف الأساسي المكلف بالأشراف على وضع سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي وتنفيذها. كما تقوم الدولة في هذا السياق بوضع استراتيجية الأمن الغذائي في إطار الحفاظ على سياستها وتأمين حياة مواطنيها[٧٨].

- ولبيان أهمية البعد السياسي وتأثيره بشكل مباشر على الوضع الغذائي للدولة ويكفي أن ننظر لما يحدث الآن في السودان الشقيقة فبالرغم ما تتمتع به السودان من ثروات طبيعية هائلة تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية بسهولة ويسر إلا أن الحرب الأهلية الدائرة الآن فيها نتيجة الخلافات السياسية. أدت إلى استنزاف الكثير من ثروتها وإبعادها عن التفكير في التنمية الزراعية[٧٩].

٤- البعد الثقافي.

يمثل البعد الثقافي بعدا مهماً من أبعاد الأمن الغذائي في مصر، حيث يؤثر بشكل مباشر على عادات الناس وسلوكهم الغذائي وتوفير المواد الغذائية بطريقة صحية ومتوازنة. ويشمل هذا البعد العديد من القضايا والتحديات المختلفة، **منها:**

١- **التوعية والتثقيف الغذائي:** حيث يتطلب الأمر تثقيف الناس بأهمية الأغذية المتوازنة والصحية، وضرورة إتباع نمط غذائي صحي ومتوازن. فعلى سبيل المثال، يجب تشجيع استهلاك الخضروات، والفواكه، وتقليل الأطعمة المصنعة، والدهون، والسكريات، وتوفير التوعية بأهمية الأغذية الصحية لصحة الإنسان.

---

[٧٨] مزيد من التفصيل راجع/ أنور عبد المجيد حمد. مرجع سابق، ص٢٥.

[٧٩] نور الهدى بوغدة. مرجع سابق، ص ١٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- **العوامل الثقافية والدينية:** تؤثر العادات والتقاليد الثقافية على اختيار وتناول الأطعمة في مصر. وعلى سبيل المثال، تميل بعض الثقافات إلى تناول كميات كبيرة من الأرز واللحوم، ويصعب على البعض عدم تناول المأكولات الدسمة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات السمنة، وأمراض القلب، والشرايين.

٣- **تأثير الإعلام:** يمكن أن يؤثر الإعلام بشكل كبير على اختيار الأطعمة والطريقة التي يتم بها تصنيع الأغذية في مصر، فالتعليقات الإعلامية عن الأغذية الصحية والمستدامة يمكن أن تساعد في تحسين توعية الناس بتلك الأغذية وتجنب استخدام الأطعمة غير الصحية.

يمكن للحكومة، والمؤسسات، والهيئات الصحية في مصر تحسين البعد الثقافي للأمن الغذائي من خلال تحسين القدرة على التواصل مع الناس، والتوعية، والتثقيف حول الأغذية الصحية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتغذية الصحية، وتحقيق التوازن في قيمة السعرات الحرارية للأغذية التي تستهلك.

المطلب الثاني
شروط الأمن الغذائي

وتتمثل شروط الأمن الغذائي في ضرورة توافر الشروط أو الركائز الأساسية التالية[٨٠]:

<u>الشرط الأول:</u> التوافر المادي للسلع الغذائية[٨١]: ويتناول التوافُّر المادي للسلع الغذائية "جانب العرض" من الأمن الغذائي، ويتحدد حسب مستوى انتاج المواد الغذائية،

---

[٨٠] جميلة لرقام. الأمن الغذائي في الدول العربية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،٢٠٠٦، ص ٢٧.

[٨١] وفى ذلك ملمح إيماني لا يمكن تغافله. وذلك لأنه إذا انشغل الإنسان في البحث عن غذائه فإنه يأخذ حيزاً كبيراً من وقته ويصرف معظم جهده في معركة الخبز فلا يكون لديه متسع للتطلع إلى معرفة الله والعمل للآخرة، فإذا ما توفرت للناس الكفاية والأمن اطمأنوا في أنفسهم واتجهوا بالعبادة الخاشعة إلى ربهم وهذا ما فهم من السلف ولذلك حينما رؤي سلمان الفارسي- رضي الله عنه- يحمل على عاتقه طعاماً فقيل له أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله فقال (إن النفس إذا أحرزت رزقها اطمأنت، وتفرغت للعبادة وأيس منها الوسواس) رواه الطبراني في المعجم الكبير رقم ٥٩٣٤، ١٩/٦، ورواه البيهقي في شعب الإيمان ٢٦٦/٣ **مزيد من التفصيل انظر:**
Imam Bonjol Padang. Food Security in Point of View of al-Qur'an and Sunnah. JURNAL ULUNNUHA, Volume 3, Nomor 1, Maret 2014, hlm. P.51.

ومستويات المخزون، وصافي التجارة فيها[٨٢]. وبمعنى أوضح يعني التوافر المادي للسلع الغذائية كيفية توفير الاحتياجات الغذائية للمواطنين. ويؤدي توافر الغذاء دوراً بارزاً على صعيد ضمان الأمن الغذائي فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لكافة المواطنين[٨٣]، سواء من المصادر المحلية عن طرق زيادة الإنتاج المحلي (التوسع الأفقي والرأسي)[٨٤] أو الاستيراد من الخارج، والاستثمار الزراعي الخارجي، كما يشمل توفير الغذاء المساعدات الخارجية في حالة الضرورة.

والتوافر يعتبر بعدا مهماً من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمراً ضرورياً، ولكن غير كاف ما لم تتفوق الإمدادات من الغذاء "العرض"عن الطلب الكلي للسكان. فعلى المستوى العالمي لم يتحقق الأمن الغذائي على المستوى الدولي بعد، والدليل على ذلك: أن الكميات المتاحة من الغذاء في العالم تفوق الكميات المطلوبة، بل والحاجة من الغذاء، وبالرغم من ذلك مازال سدس سكان العالم يعانون نقص التغذية، حيث يتسم إنتاج الغذاء بالتفاوت الشديد بين الدول[٨٥]، ولذلك يتحتم أن يكون هذا الغذاء كاف وبنوعية مناسبة[٨٦]، وبهذا لا يقتصر بعد الوفرة على الجانب

---

[٨٢] ويشير كذلك هذا الشرط إلى مجموع متوسطات إنتاجية المحاصيل الرئيسة (الحبوب، البطاطس، البقوليات، والزيتية، والسكرية)، وكذلك إلى إجمالي الإنتاج الحيواني: وهو مجموع ما يتم إنتاجه من اللحوم، واللحوم البيضاء، والألبان، والبيض، والسمك ونسبة واردات الغذاء من إجمالي الواردات. أشرف رجب الغنام. مرجع سابق، ص ١١.

[٨٣] د. يوسف بن يزه. مرجع سابق، ص١٨.

[٨٤] ولذلك يجب العمل على تشجيع الأسر المنتجة والصغيرة في المناطق الريفية على إنتاج المزيد من المنتجات الزراعية الرائجة، مما يحفز ارتفاع إنتاج المحاصيل الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي في المناطق الريفية.

[٨٥] أ.د. عادل المهدي. أ.د. عمر صقر.. الباحث/أحمد صلاح الشافعي. تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي– المجلد الواحد والثلاثين، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٢١.

[٨٦] د. علي مكيد. واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة المدي على الرابط التالي: www.faridab672@gmail.com

(ISSN: 2537 - 0758)

الكمي فقط، وإنما على جانب الجودة والنوعية[٨٧].

ويرتبط الحصول على الغذاء بالقدرة على الوصول إلى الأغذية، وتنوع الموارد والمصادر التي يمكن من خلالها حصول الأفراد على المنتجات الغذائية[٨٨]. ولذلك يجب العمل على تشجيع الصناعات الغذائية في البلاد وتوفير المزيد من الوظائف في هذا المجال، وذلك لتحسين إنتاجية الغذاء والتأكد من توفير الكميات الكافية من الأغذية للجميع.

الشرط الثاني: الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية: ويتضمن هذا الشرط ركيزتين هما: الوصول الاقتصادي، ويحدد الوصول الاقتصادي من خلال توافر القوة الشرائية أو مستوى دخل حقيقي كاف بالنسبة للأشخاص القادرين على العمل. كما يتضمن أيضا ضرورة الدعم الاجتماعي لغير القادرين على العمل[٨٩] بمعنى: أنه يشمل كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى توليها الحكومة للفئات ذات الدخول المنخفضة وسياسات مكافحة الفقر وبرامج الضمان الاجتماعي والمنح.

أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات والسكك الحديدية والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق[٩٠].

ولذا فإن العرض الكافي من المواد الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي لا يضمن في حد ذاته تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر، وقد أدت المخاوف بشأن عدم كفاية الحصول على المواد الغذائية إلى تركيز السياسات على نحو أكبر على

---

[٨٧] د. محمد هبول. تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٩، ص٣١٤.

[٨٨] راجع/ خالد كاظم أبو دوح. الأمن الغذائي، مقال منشور في (أوراق السياسات الأمنية، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، منشور في Article· June 2022 على الرابط التالي:

https://www.researchgate.net/publication/361244779

[٨٩] راجع/ د. محمد الشحات الزعبلاوي، وغادة عبد الفتاح مصطفى. مرجع سابق.

[٩٠] د. يوسف بن يزه. مرجع سابق، ص١٨.

الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي[٩١].

الشرط الثالث: الاستفادة من المواد الغذائية: تُفهم الاستفادة بصفة عامة على أنها الطريقة التي يحقق بها الجسم أقصى استفادة من العناصر الغذائية المختلفة التي تحتوي عليها المواد الغذائية. وقدرت منظمة الصحة العالمية: أن متوسط الحد الأدنى من الطاقة الغذائية المطلوبة لجسم الإنسان يقدر بنحو ١٨٠٠ سعراً حرارياً كحد أدني والذي يعد أيضاً معياراً لتحديد ما إذا كان الفرد من نقص التغذية أم يتمتع بالغذاء الكافي[٩٢]، وبالتالي يعد تناول الأفراد ما يكفي من العناصر الغذائية التي تمدهم بالطاقة، وطريقة إعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الطعام داخل الأسرة .فإن هذه الأمور تحدد حالة التغذية لدى الأفراد[٩٣].

الشرط الرابع: الاستدامة والاستقرار: ويعنى الاستقرار ضرورة وجود مخزونات غذائية لتوفير الغذاء لجميع الأفراد في جميع الأوقات وضمان تحقيق قدرة الأفراد فى الوصول إلى الغذاء، لاسيما بالنسبة للسلع الاستراتيجية وفى مقدمتها الحبوب الغذائية لتجنب الصدمات الخارجية المفاجئة سواء صدمات الأحوال المناخية السيئة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية مثل (البطالة، وأسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع) كل هذه الصدمات لها تأثير واضح على حالة الأمن الغذائي[٩٤]، وهو ما يشير إلى ضرورة استمرار الحفاظ على الشروط الثلاثة السابقة في جميع الأوقات من خلال استدامة توفير الكميات الكافية واستدامتها لضمان تحقيق حصول الأفراد على الغذاء[٩٥].

---

(91) https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

[٩٢] أ.د. عادل المهدي. أ.د. عمر صقر.. الباحث/ أحمد صلاح الشافعي. تحديات الأمن الغذائي في مصر فى ظل– استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي– المجلد الواحد والثلاثين، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٢١.

(93) https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

[٩٤] د. عزة إبراهيم عمارة. الأمن الغذائي المصري (المفهوم، الواقع، السياسات)، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي) الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية) ، القاهرة، يناير ٢٠٠٥.

[٩٥] أ.د. عادل المهدي. أ.د. عمر صقر. الباحث/ أحمد صلاح الشافعي. مرجع سابق.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الرابع
محددات الأمن الغذائي

مما لا شك فيه أن قضية الأمن الغذائي أصبحت من أهم القضايا التي برزت فى الأونة الأخيرة وأضحت واحدة من أهم خمس مشكلات رئيسية تواجه العالم النامي بصفة عامة وهي (الغذاء– المياه– البطالة– الديون الخارجية– والتلوث). ولذلك نعتقد أن محددات الأمن الغذائي فى مصر تتمثل فى نقطتين من وجهة نظرى وهما على النحو التالي:

١– نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية.

يعتبر قطاع الزراعة في مصر أحد الركائز الأساسية للاقتصاد القومي حيث إنه المسئول عن توفير الغذاء للسكان، حيث يساهم بنحو ١٥% من الناتج المحلى الإجمالي. ويستوعب القطاع الزراعي نحو ٢٨% من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠١٥[٩٦]، وتساهم الصادرات الزراعية بنحو ١٨% من الصادرات الكلية، وفيما يلي بيان بنسبة مشاركة قطاع الزراعة في القوى العاملة وأعداد العاملين في قطاع الزراعة ونسبة مشاركتها في الناتج المحلى في الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٧[٩٧].

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
القوى العاملة بالمليون نسمة	٢٦.٦٧	٢٧.٢٤	٢٧	٢٧.٦٩	٢٩.٨٣	٣١.٩٦	٢٩.٩٥
نسبة مشاركة قطاع الزراعة في القوى العاملة	%٣٢	%٣٢	%٣٢	%٢٩	%٢٩.١٠	%٢٩.٢٠	%٢٩.٢٠
أعداد العاملين في قطاع الزراعة بالمليون	٨.٥٣٤٤	٨.٧١٦٨	٨.٦٤	٨.٠٣٠١	٨.٦٨٠٥٣	٩.٣٣٢٣٢	٨.٧٤٥٤
نسبة مشاركة قطاع الزراعة في الناتج المحلى	%١٤.١	%١٤.٧	%١٤.٥	%١٤.٥	%١٢.٩	%١١.٣	%١١.٩

[٩٦] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، ٢٠١٥.

[٩٧] د. عزة على فرج. التأثير الاقتصادي لقطاع الزراعة بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٨. العدد ٤. ديسمبر ٢٠١٨، ص ٦٣.

كما يقوم بتوفير العديد من المواد الخام لقطاع الصناعة كالأسمدة الكيماوية ومواد التعبئة والتغليف.

وتأتي أهمية دور القطاع الزراعي في مساندة الاقتصاد المصري في توفير السلع الزراعية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي حماية الاقتصاد المصري من الأزمات العالمية المعاصرة المتتالية سواء عن طريق زيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبي عن طريق الصادرات. أو الحد من تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج من خلال الإحلال محل الواردات[٩٨]. وقد اعتمد الاقتصاد المصري اعتمادا شديدا علي القطاع الزراعي باعتباره مصدرا للنمو، وتعزز هذا الدور بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ خلال الستينات والسبعينات، إلا أن هذا الدور بدأ يتناقص خلال الثمانينات عندما اتجهت مصر للتنمية الصناعات الغير الزراعية مثل الصناعة والبترول والسياحة ووفقًا للبيانات الصادرة عن مجلس الوزراء، فإن عدد العاملين بالقطاع الزراعي يصلوا إلى نحو ٥.٢ مليون عامل، بما يمثل ١٩.٢% من إجمالي العاملين، إذ تعد أكبر نسبة مشاركة للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية، خلال الربع الثاني من ٢٠٢١.فيما وصلت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لـ ١٤.٨% عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، و١٧% من الصادرات السلعية بقيمة ٣ مليارات دولار، بخلاف التصنيع الزراعي[٩٩]. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر عام ٢٠٢١ حوالي ٩.٤ مليون فدان، منها ٦.١ مليون فدان أراضي قديمة و٣.٣ مليون فدان أراضي جديدة[١٠٠]، إلا أن هذه المساحة لم تعد كافية لتلبية احتياجات السكان من السلع الغذائية في ظل الزيادة السكانية المستمرة. ونظراً للتحديات التي تواجهها الدولة في ظل أزمة الغذاء العالمية وارتفاع الأسعار فلابد من العمل بشكل مكثف على استصلاح واستزراع أراضي جديدة وإقامة مشروعات زراعية ضخمة لتلبية احتياجات السوق المصري من السلع الاستراتيجية وتقليل فاتورة الاستيراد من الخارج، ويتوقف نجاح التوسع في استصلاح الأراضي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة على توفير التمويل اللازم لعمليات استصلاح الأراضي وتدبير الموارد المائية

---

[٩٨] د. إلهام شعبان عبد السلام برجل. د.إ. نجي أحمد طعيمة. د. ياسمين موسى أبو اليزيد. أثر استصلاح الأراضي على التنمية الزراعية في مصر، بحث منشور في المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي مجلد ٣٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٢، ص١٢٥٧.

[٩٩] مقال منشور على الرابط التالي: https://www.albawabhnews.com:

[١٠٠] عماد عبد اللطيف سالم. مزارع للحياة ومزارع للفساد، مقال منشور على موقع العربية، بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٦على الموقع التالي:https://www.alarabiya.net/politics/

(ISSN: 2537 - 0758)

اللازمة لعمليات الاستزراع خاصة في ظل الآثار المتوقعة لملئ وتشغيل سد النهضة الأثيوبي.

وتزداد الفجوة الغذائية في مصر نتيجة عجز الإنتاج المحلى عن الوفاء باحتياجات السكان كنتيجة لتزايد أعدادهم بمعدلات سريعة والضغط على المساحة المزروعة، إذ أدى ذلك إلى استمرار تناقص نصيب الفرد من الرقعة الزراعية في مصر. كما يتضح من الجدول التالي. فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة من حوالي ٠.١٤٥ فدان (٣.٥ قيراط) عام ١٩٨٣ إلى ٠.١١ فدان (٢.٥٦ قيراط) عام ٢٠١٢ بمعدل تناقص ٢٦.٣%. ثم تناقص هذا النصيب مرة أخرى ليصل إلى ٢.٢٦ قيراط عام ٢٠١٩.

ويتضح من الجدول- أيضاً- وجود زيادة متسارعة في عدد السكان حيث ارتفع من حوالي ٤٥.٧٢١ مليون نسمة عام ١٩٨٣ إلى حوالي ١٠٢.٣٣ مليون نسمة عام ٢٠٢٠، في حين بلغت مساحة إجمالي الزمام المزروع في مصر حوالي ٦٦٣٥ ألف فدان عام ١٩٨٣ زادت تلك المساحة لتبلغ حوالي ٩.٢٥ مليون فدان. وبمقارنة الزيادة التي طرأت على السكان والزيادة التي طرأت على المساحة المزروعة في مصر، نجد أن الزيادة في عدد السكان تقترب من خمسة أضعاف الزيادة في إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في مصر، ومن ثم يتبين أن الزيادة في عدد السكان تفوق الزيادة في معدلات الغذاء، وبالتالي تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي ومؤشرات الأمن الغذائي في مصر. ومن ثم فإن النمو البطيء للمساحة المزروعة مقابل النمو السكاني المتسارع، بالإضافة إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية. حيث وصل حجم التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء عليها نحو ٥٩.٨٠٨ ألف فدان عام ٢٠١٥. ويعد هذا مؤشر غاية في الخطورة نظرا لفقد أهم الموارد الطبيعية لقيام الزراعة وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي المصري نتيجة لهذا الفقد المستمر في الأرض الزراعية[١٠١]، وفيما يلي جدول يوضح متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية [١٠٢]:

---

[١٠١] أميرة عبد اللاه على حماد. مشكلة الأمن الغذائي في مصر – دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة البحث العلمي بكلية البنات جامعة عين شمس، العدد الثامن عشر، الجزء الثالث، ٢٠١٧، ص ٨.

[١٠٢] إيمان رمزي السيد الفحل. رانيا أحمد محمد أحمد. العوامل المحددة لواردات مصر من محصول القمح، بحث منشور في المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٢، ص١٥٢٧.

السنة	عدد السكان بالمليون	المساحة المزروعة بالألف (فدان)	نصيب الفرد من الأرض الزراعية (فدان)	قيراط
١٩٨٣	٤٥٧٢١	٦٦٣٥	٠.١٤٥	٣.٥
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	٦٨٥٤	٠.١٤٢	٣.٤
١٩٨٩	٥٤٢١٠	٧٠٠٩	٠.١٢٩	٣.١
١٩٩٢	٥٦١٩٢	٧١٢٠	٠.١٢٧	٣.٠
١٩٩٥	٥٨٩٠٠	٧٢٧٦	٠.١٢٤	٢.٩٦
١٩٩٨	٦١٣٤١	٧٧٦١	٠.١٢٦	٢.٣٩
٢٠٠٠	٦٣٩٧٥	٧٧١٨.٧	٠.١٢١	٢.٩٠
٢٠٠٣	٦٧٩٦٥	٨١١٣	٠.١١٩	٢.٨٦
٢٠٠٦	٧٢٧٩٨	٨٤١١	٠.١١٦	٢.٧٧
٢٠٠٩	٧٦٩٢٥	٨٧٨٣	٠.١٤٤	٢.٧٤
٢٠١٠	٨٤.١١	٨.٧٤١	٠.١٠	٢.٦٧
٢٠١١	٨٥.٩	٨.٦١٩	٠.١٠	٢.٥٧
٢٠١٢	٨٧.٨١	٨٧٩٩.٤	٠.١.٧	٢.٥٦
٢٠١٣	٨٩.٨١	٨.٩٥٤	٠١١.	٢.٥٤
٢٠١٤	٩١.٨١	٨.٩١٦	٠.١٠	٢.٤٦
٢٠١٥	٩٣.٧٨	٩.٠٩٦	٠.١٠	٢.٤٥
٢٠١٦	٩٥.٧	٩.١٠١	٠.١٠	٢.٤٠
٢٠١٧	٩٧.٧٥	٩.١٣٣	٠.١٠	٢.٣٠
٢٠١٨	٩٩.٧١	٩.١٩٢	٠.٠٩	٢.٢٧
٢٠١٩	١٠١.٦٧	٩.٣٣٣	٠.٠٩	٢.٢٦
٢٠٢٠	١٠٢.٣	٩.٢٥	٠.٠٩	–

– مصطفى الشحات الطوخي، ومنال محمد سامي خطاب. دراسة اقتصادية للأراضي الجديدة والتركيب المحصولي الراهن والمقترح لها أثره على التنمية لزراعية في مصر. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد١٢. العدد ٦، ص٤٦٨

- Ahmed, R. AbdelaalAn economic study of the role of newland production in achieving Egyptian food security. FJARD VOL. 36, NO. 3. (2022) PP. 443-458

(ISSN: 2537 - 0758)

وفيما يتعلق بأهم المحاصيل الزراعية لمصر وهو القمح فقد زادت المساحة المزروعة بالقمح من حوالي٣.٤ مليون فدان عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى حوالي ٣.٦٥ مليون فدان عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما زادت إنتاجية فدان القمح من حوالي ٢.٨٨ طن عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى حوالي ٢.٩ طن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة بلغت حوالي ٢٦ كجم كنتيجة للطقس الجيد، ونتيجة ذلك زاد إجمالي إنتاج القمح من حوالي ٩.٨ مليون طن في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى حوالي ١٠.٦ مليون طن في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١[١٠٣].

- فعلى الرغم من زيادة المساحة المزروعة من القمح وزيادة الإنتاج المحلى، إلا أن الكميات المستهلكة من القمح اتجهت- أيضا- نحو الزيادة بمعدلات أعلى من معدلات الإنتاج بسبب الزيادة السكانية المتزايدة[١٠٤].

ولقد انعكست مظاهر عجز الإنتاج المحلى عن الوفاء باحتياجات السكان في تزايد حجم الفجوة الغذائية، وفى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح إلى ٤١.٠٤ %. في عام ٢٠٢٠ وبالتالي فإن الإنتاج المحلى لا يوفر سوى ٤١% مما يستهلكه الشعب المصري، فأدى ذلك إلى زيادة كمية الواردات من الخارج وهو ما مثل عبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات[١٠٥].

---

[١٠٣] د. إيمان عبد الله عبد الله. د. رشا محمد أحمد. الموقف الحالي والتصور المستقبلي للقمح، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مركز البحوث الزراعية من معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، إعداد/ قسم بحوث التحليل الاقتصادي للسلع الزراعية، ديسمبر ٢٠٢٢، ص١.

[١٠٤] **<u>ويرى الباحث</u>**: أن سبب زيادة استهلاكنا من القمح يعود بصفة أساسية وجوهرية إلى فقر النظام الغذائي المصرى، والمرتكز أساسًا على الكربوهيدرات والزيوت، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر بمصر. حيث تعد أسبابًا أساسية لارتفاع استهلاكنا من القمح. حيث تسببت زيادة نِسب الفقر في زيادة الطلب على الحبوب والقمح بشكل أساسي، من أجل توفير السعرات الحرارية اللازمة للتغذية. حيث يعد الخبز من أرخص السلع التي يمكن الحصول عليها في مصر. وعليه، فإن زيادة الطلب على القمح، كمكون من مكونات السلة الغذائية في مصر، يمكن ربطه ببساطة بزيادة مستويات الفقر. وتركُز- بل واختزال- سياسات دعم الغذاء تقريبًا في سياسة دعم الخبز، أو بشكل أبسط فى سياسة دعم رغيف العيش.

[١٠٥] وتجدر الإشارة إلى أن الانتاج السنوي من القمح في مصر يصل إلى حوالي ١٢ مليون طن بينما الاحتياجات السنوية لمصر من القمح تتراوح من ١٦- ١٨ مليون طن لكي تكفي الاستهلاك المحلى.

كما انخفض متوسط نصيب الفرد السنوي من القمح إلى حوالي ١٥٦.١ كجم عام ٢٠٢٠ مقارنته بمقدار ١٦٣.٩ كجم عام ٢٠١٧ بانخفاض بلغت كميته ٧.٨ كجم. مما دفع الحكومة لاستيراد كميات ضخمة من محصول القمح من الخارج مما يشكل خطورة واضحة على مصر في ارتفاع معدل التبعية الغذائية للخارج مما يعرضها لمزيد من الضغط عليها من قبل الدول المصدرة لها، وبالتالي يتعرض الأمن القومى المصرى للخطر والتهديد على اعتبار أن الأمن الغذائي من أهم أركان تحقيق الأمن القومي، وبالتالي فإن من أهم آثار الفجوة الغذائية على مصر والاعتماد على الواردات التبعية الغذائية للخارج ومن ثم التبعية السياسية والاقتصادية وما لها من أثار على النمو الاقتصادي والأمن القومي المصري.

- ومن شأن التبعية الغذائية والتي توجد كنتيجة تدهور أوضاع الأمن الغذائي في الدولة أن تضر بالقرار السياسي لهذه الدولة وتقيده وتزيد من فاعلية استخدام سلاح الغذاء من جانب الدول المصدرة للغذاء أو المانحة للمعونات الغذائية ضد الدولة التابعة أو المستقبلة لمعونات الغذاء واستخدامه كأداة للاستمالة السياسية والضغط عليها اقتصادياً[١٠٦].

ويرى الباحث: علاجاً لهذه المشكلة ضرورة العمل على زيادة الاستثمار في الزراعة وتطوير التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي، وذلك بتوفير المزيد من الأموال لتوفير المزيد من المعدات الزراعية الحديثة والأسمدة[١٠٧].

هذا فضلاً عن ضرورة الاستثمار الزراعي الخارجي. إذ في ظل ندرة الموارد المائية الصالحة للزراعة في مصر ومحدودية الأراضي الزراعية والإمكانيات المحدودة للتوسع الزراعي، في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على الغذاء وتتسع الفجوة الغذائية وانخفاض

---

[١٠٦] أميرة عبد اللاه على حماد. مشكلة الأمن الغذائي في مصر. مرجع سابق، ص ١٦.

[١٠٧] كما ينادى الباحث بضرورة التوسع الأفقي باستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية لزراعتها بالقمح إلى جانب التوسع الرأسي باستنباط سلالات من القمح عالية الانتاج قصيرة المدة لتوفير المياه اللازمة للري يستفاد بها في التوسع الأفقي بزيادة المساحات المنزرعة من القمح مع اتباع النظم التكنولوجية الحديثة في الزراعة والري والتسميد والحصاد الألى لتقليل الفقد في المحصول مع اتباع طرق التخزين الحديثة في الصوامع المعدنية وعدم تخزين القمح بالعراء حتى لا يتلف. كذلك يجب تعديل السياسة الزراعية والتركيبة المحصولية واعتبار زراعة القمح في المرتبة رقم واحد في الدورة الزراعية وذلك لمجابهة الزيادة السكانية الكبيرة وتقليل الفجوة الكبيرة بين الانتاج والاستهلاك.

(ISSN: 2537 - 0758)

نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الغذائية وخاصة الحبوب وهي القمح، ونظراً لعدم استقرار سوق الغذاء العالمي وتعرضه للهزات واتجاه بعض الدول المصدرة للغذاء لوضع حظر على الصادرات الغذائية. والذي أثر على الدول المستوردة ومنها مصر وتسبب في ارتفاع حاد في أسعار الغذاء فيها.

ومن هنا يرى الباحث ضرورة تبنى مصر إستراتيجية جديدة لتدعيم الأمن الغذائي فيها وضمان الحصول على الإمدادات الكافية من الغذاء بالإضافة للتوفير في استخدام موارد المياه العذبة المحدودة. وهذه الاستراتيجية تقوم على الاستثمار في الخارج في الدول الإفريقية التي يتوفر فيها الموارد الزراعية وموارد المياه، ويتم ذلك من خلال شراء إن أمكن أو تأجير – وهو الأفضل والممكن– أراضي زراعية في تلك الدول وزراعتها من ثم الحصول على المنتجات الزراعية والغذائية لضمان تحقيق الأمن الغذائي المصرى بدون قلق.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الزراعي في الخارج ليس بديلاً للزراعة المحلية وإنما هو مكمل لها، وبالتالي فهي لا تعنى إهمال تنمية الزراعة في مصر، وذلك لضمان درجة معينة من الاعتماد على القدرات المحلية. مع عدم قطع أو إضعاف العلاقات التجارية مع الدول الأخرى التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج الغذاء والحبوب، مثل روسيا، وأوكرانيا، وأستراليا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن العامل الأساسي في نجاح هذا التوجه للاستثمار الزراعي في الخارج والتذليل من عقباته، ضرورة أن تعم الفائدة المشتركة على المستثمرين من ناحية والدولة المستضيفة للاستثمارات من ناحية أخرى، بحيث تسهم تلك الاستثمارات في تنمية قطاع الزراعة في الدولة الإفريقية المستضيفة وحصولها على جانب من الإنتاج يسوق محلياً لديها مما يسهم في دعم الأمن الغذائي للأطراف المشاركة خاصة وأن الدول الإفريقية تعتمد على المعونات الغذائية وتسعي جاهدة لمواجهة طلبها المحلى.

٢ – الموارد المائية

تعتبر المياه العنصر الرئيسي للتنمية المستدامة والمتكاملة على أرض مصر، ويرتبط التوسع الأفقي في الزراعة بقدرة الدولة على تدبير وتأمين مياه الري اللازمة للزراعة.

وتتمثل المشكلة المائية في عدم التوازن بين زيادة الطلب على المياه وتوافر الكمية المتاحة، وأكد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن الزراعة تعد أكبر قطاع مستهلك للمياه في مصر، حيث بلغت حصتها نحو ٦١.٣٥ مليار متر مكعب خلال عام

٢٠١٧، ويعد نهر النيل المورد الرئيسي للمياه حيث تبلغ حصة مصر منه ٥٥.٥ مليار متر مكعب بنسبة تمثل ٦٩.٤% من جملة الموارد المائية خلال عام ٢٠١٧[١٠٨] ومن أهم الموارد المائية لمصر في الوقت الحاضر وهو نهر النيل ولذلك سنلقى عليه مزيد من الإيضاح متناولين أثر بناء سد النهضة الأثيوبي عليه في السطور التالية:

نهر النيل

يبلغ طوله من أبعد منابعه عند بحيرة فيكتوريا في قلب القارة الإفريقية حتى مدينة رشيد المصرية حوالي ٦٨٢٥كم[١٠٩]، ويتباين إيراد النهر السنوي من سنة لأخرى، إذ وصل في أقلها إلى ٤٢ مليار م٣ وارتفع في أعلى إيراد له إلى ١٠٥ مليار م٣ عند أسوان، إلا أن هذا الإيراد يعد متواضعا بالمقارنة مع غيره من الأنهار المقاربة له في الطول.

وقد لوحظ في غضون السنوات الأخيرة انخفاض في تصريف النهر، بسبب تغير نظام الأمطار وارتفاع معدلات الجفاف، وزيادة التبخر في المناطق الصحراوية مما يقلص المعدل الإجمالي من واردات النهر. فضلاً عن إقامة العديد من السدود عليه[١١٠].

وفيما يتعلق بتأثير إقامة سد النهضة على الموارد المائية على كل من مصر والسودان، فإنه بعد مصدر تهديد حقيقي ورئيسي للحصص المائية المصرية والسودانية، ولا سيما وأن إثيوبيا تتحكم بحوالي ٥٩% من مياه النيل[١١١]، كما أن هناك مخاوف من نوع أخر متمثلة بزيادة فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل إلى ما يزيد عن نصف مليار متر مكعب يومياً من المياه ومن ارتفاع

---

[١٠٨] راجع/ سارة صابر الجارحي. طاهر محمد حسانين. على أحمد إبراهيم. أنور على مرسى لبن. الموقف الراهن للموارد المائية المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. بحث منشور في مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية. الزقازيق، مجلد ٤٧ العدد ٣١، ٢٠٢٠، ص٧٦٣.

[١٠٩] أ.م. سوسن صبيح حمدان. تأثير سد النهضة الأثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان. مقال منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، يناير ٢٠١٥، ص ٢٨١ أنظر كذلك زياد خميل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي: المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدائل الحروب والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ٣١١، ص٦٩.

[١١٠] أ.م. سوسن صبيح حمدان. مرجع سابق، ص ٢٨٢.

[١١١] زياد خميل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي: المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدائل الحروب والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ٣١١، ص٢٣٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

يزيد عن٢٠٠ م٣ نحو مستوى٦٠٠ م٣ عند السد[١١٢].

ومما يعمق من مشكلة ندرة وقلة المياه العذبة والنقية المستخدمة في الزراعة وبالتالي المحافظة على الأمن الغذائي المصري ما نتج عن إقامة سد النهضة الأثيوبي[١١٣] من تأثيرات سلبية يأتي في مقدمتها حجز مليارات الأمتار المكعبة من المياه خلف السد، مما يؤدي إلى خفض حصة مصر المائية من النهر من (٥٥,٥ مليار م٣) إلى حوالي ٤٠مليار م٣)[١١٤]. وسيؤثر ذلك على السعة التخزينية لبحيرة ناصر وانخفاض كمية المياه الواردة إليها[١١٥]. مما يعنى انخفاض حصة مصر من المياه إلى ما يقرب من ١٥.٥ مليار م٣ من المياه السنوية العذبة الصالحة للزراعة[١١٦]. وهذه النسبة المفقودة ستحتاج مصر لتعويضها، ولا وسيلة إلى ذلك إلا بتحلية مياه البحر. وتعد تحلية مياه البحر حلاً عملياً لمشكلة مياه الشرب في مصر بسبب ندرة المياه ومحدوديتها في الوقت الحالي. وتمثل مياه البحر مصدراً غير قابل للنضوب.

وتجدر الإشارة إلى أن تكنولوجيا تحلية مياه البحر عالية التكلفة وهو الأمر الذي جعل الدولة المصرية تتأخر فيه كثيراً. وبالتالي ستحتاج مصر إلى ما يقرب من ٣٠٠ مليار جنيه سنوياً[١١٧] لتعويض نقص المياه الناجم عن السد الأثيوبي بما يعادل ١٢ في

---

[١١٢] عباس محمد شراقي. سد النهضة (الألفية) الأثيوبي وتأثيره على مصر، أعمال مؤتمر (ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل) للفترة ٣٠ الى ٣١ أيار، ٢٠١١، ص٩.

[١١٣] وتجدر الإشارة إلى أن فكرة بناء السد بدأ التفكير فيه قبل نحو ٥٠ عاما، ضمن مقترحات بإنشاء السدود في إثيوبيا. وبدأ المقترح عام ١٩٦٤ بسعة تخزينية من المياه قدرها نحو ١١ مليار متر مكعب إلى ١٤.٥ مليار متر مكعب، والآن تم تطوير السد لتصل قدرته التخزينية إلى أكثر من ٧٠ مليار متر مكعب.

[١١٤] عبد الستار حتيتة. صراع على النيل: نية إثيوبيا تشييد سد النهضة تحيي خلافات قديمة على مياه النيل، مقال منشور على شبكة الانترنت، التوقيت الثانية والنصف مساء، ٢٠١٤/١٢/١٣ على الرابط التالي:

https://www.alrakoba.net/

[١١٥] أ.م. سوسن صبيح حمدان. مرجع سابق، ص٢٩٧.

[١١٦] عبد الستار حتيتة. مرجع سابق. على الرابط التالي:

https://www.alrakoba.net/

[١١٧] وذلك وفق تقدير الباحث طبقا لسعر صرف الدولار في الوقت الحالي والذي يقدر ٣٠.٩٠ طبقا للبنك المركزي المصرى اليوم ٢٠٢٣/٣/٣١. فإن تكلفة تحلية مياه البحر تقدر بالتقريب بسعر

المائة من ميزانية مصر عام ٢٠٢١/٢٠٢٢[١١٨]. وتبين الإحصائيات لنهاية عام ١٩٩١ أن قرابة ٦٥% من الطاقة لإنتاجية الإجمالية العالمية لوحدات التحلية موجودة في المنطقة العربية. بل إن أربعًا من الدول العربية تحتل أربعة مراكز من خمسة المراكز الأولى، وهي السعودية الأولى بنسبة ٢٦%، والكويت الثالثة بنسبة ١٠.٥%، والإمارات الرابعة بنسبة ١٠%، وليبيا الخامسة بنسبة ٤.٧%، وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني بنسبة ١٢%[١١٩].

وتجدر الإشارة إلى أن مصر تعانى فقراً مائياً، وفجوة مائية كبيرة جداً فى ظل التعداد السكاني المتزايد باستمرار والذي يصل إلى حوالي ٣١ مليار متر مكعب من المياه من إجمالي ما نحتاجه مصر بمقدار ٩٣ مليار م٣[١٢٠] ويحذر الخبراء من التداعيات السلبية للتغيرات المناخية على الرقعة الزراعية والموارد المائية المتاحة، مشددين على أهمية إضافة موارد مائية جديدة وغير تقليدية وتعزيز إنتاجية المياه[١٢١]. ولذلك يجب تشجيع المزارعين على إتباع نمط الزراعة الحديثة والمستدامة باعتبارها من المحاور الرئيسية لأي استراتيجية جديدة لإدارة الموارد المائية وترشيد استهلاكها وخاصة

البنك ٩٧٠٨٧٣٧٨٦٤ (دولار) أي تساوى سعة مليار وسبعمائة وثمانية مليون وسبعمائة سبعة وثلاثون ألف وثمانمائة أربعة وستون دولار. وذلك طبقاً لتقدير الباحث نفسه.

[١١٨] حيث كشف أحد خبراء الموارد المائية، دكتور نادر نور الدين أن تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه بعد تحليتها بواسطة محطات التحلية تتراوح ما بين ٤٨ و٦٨ سنتا أمريكيا بما يعادل حوالي ١٠-١٢ جنيهاً مصرياً، مضيفاً أن المتر الواحد أيضًا يحتاج إلى طاقة كهربائية تتراوح من ٢.٥ إلى ٨.٥ كيلو وات/ساعة من الكهرباء، وذلك عام ٢٠١٨ حينما كان سعر صرف الدولار يتم تداوله عند مستوى سعر أقل من مستوى ١٨ جنيهاً. راجع/ محمود نوفل. نادر نور الدين: تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه بعد التحلية تصل إلى ٦٨ سنتا أمريكيا، مقال منشور بتاريخ الثلاثاء ٠٩/يناير/٢٠١٨ على الرابط التالى:

https://www.elbalad.news

[١١٩] نور الهدى بوغدة. مرجع سابق، ص ٧٧.

[١٢٠] راجع/ محمود نوفل. مرجع سابق، على الرابط:

https://www.elbalad.news

[١٢١] أحمد مسعد. تحلية مياه البحر» لعلاج الفقر المائي.. ٥٠ مليار جنيه لإنتاج ٢.٨ مليون متر مكعب يومياً. مقال منشور على بوابة الأهرام، بتاريخ ٢٢-١٢-٢٠٢١ | ١٣:٣٢. على الرابط التالي:

https://gate.ahram.org.eg/

(ISSN: 2537 - 0758)

في مجال الزراعة التي تعتبر المستهلك الأول للمياه، إذ لابد من البحث عن الأساليب الملائمة لزيادة إنتاجية المياه الزراعية وتجسيد الشعار التالى:

More crop per more drop، أي (مزيد من الإنتاج لكل قطرة ماء)[١٢٢]. ومن هذه الأنماط استخدام التقنيات الحديثة في الري، وزيادة تطبيقات الأسمدة الحيوية والحفاظ على البيئة، للحد من تلوث المياه والتأثير على النظام البيئي والحفاظ على الموارد المائية العذبة المحدودة والمتاحة. والعمل على التنمية المستدامة للموارد المائية وضمان استمرارية الحصة المائية القانونية لمصر دون المساس بها والاستغلال الأمثل لها، وترشيد الاستخدام المائي وخاصة في القطاع الزراعي والتوسع في تحلية مياه البحر والاستفادة من المياه الجوفية[١٢٣].

والتنمية المستدامة لموارد المياه ترتكز على عدة أسس منها[١٢٤]:

١- تحقيق الاستفادة القصوى من مياه الأمطار على الرغم من ندرتها وقلتها.

٢- زيادة إنتاجية مياه الري.

٣- ترشيد استخدام مصادر المياه الجوفية وتطوير الاستثمار فيها وحفر الآبار.

٤- مواجهة كل أنواع الاستخدامات غير النافعة للموارد المائية المنافسة للزراعة.

٥- التوسع في معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي. وتعتبر المياه المعالجة مصدراً مهماً من مصادر المياه للأغراض الزراعية، والصناعية، وتغذية المياه الجوفية، وتتجه مصر حالياً للتوسع في الطاقة الإنتاجية للمياه المعالجة، وتشمل مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي والصناعي وإعادة استخدامها باعتبارها مصدر متجدد للمياه. والغرض من معالجة مياه الصرف الصحي هو تسريع العمليات الطبيعية التي تحدث لتلك المياه تحت ظروف محكمة وتكون بأحجام صغيرة ومن بين الأسباب المهمة التي تدعو إلى تطوير طرق معالجة تلك

---

[١٢٢] نور الهدى بوغدة. مرجع سابق، ص ٣٣.

[١٢٣] د. أحمد إبراهيم محمد أحمد. دراسة اقتصادية للأمن المائي المصري رؤية حالية ومستقبلية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد الثلاثون- العدد الرابع- ديسمبر ٢٠٢٠، ص ١١٨٦.

[١٢٤] د. كوثر مصطفى شغراب. الفجوة الغذائية والسياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية. بحث منشور في مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية مجلد (٤) العددان (١و٢)٢٠١١م.

المياه هو تأثيرها على الصحة العامة والبيئة[١٢٥] وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي لم يعد خياراً اقتصادياً تنافسياً فقط بل أصبح يتعدى ذلك إلى مزايا اجتماعية وبيئية وصحية[١٢٦].

- مواجهة مشكلات ندرة المياه من خلال إضافة موارد مائية جديدة، مع العلم بأن مياه الصرف الصحي لا تستخدم على نطاق واسع لاحتوائها على بعض الأيونات الضارة؛ ولذلك لابد من معالجتها حتى لا تؤثر على الخواص الطبيعية والكيمائية للتربة، ومن ثم تؤثر على صحة الإنسان والحيوان، ومعالجة هذه المياه قبل استعمالها يضيف تكلفة اقتصادية لوحدة المياه الناتجة منها[١٢٧].
- خفض كمية وتكاليف طرح المياه المستعملة في البيئة، خاصة تلك الملقاة في البحر.
- الحفاظ على نوعية المياه الطبيعية (أنهار، أودية، أبار، مياه جوفية).
- المحافظة على الحياة البرية: الحيوانية والنباتية.
- تحسين الأنشطة اقتصادية، كخلق فرص عمل جديدة، رفع مستوى الإنتاج الزراعي

٦- تطوير التكنولوجيا المستخدمة فى تحلية المياه وزيادة الطاقة الإنتاجية منها. وتعتبر تكلفة هذا النوع من الموارد المائية عالية بالمقارنة بالموارد الأخرى، ولكننا إذا أخذنا فى الاعتبار البدائل المطروحة لتغذية المناطق النائية بالمياه العذبة مثل نقل مياه النيل فى خطوط مواسير أو إقامة سدود مياه السيول، فسوف تتضح إمكانية الانتفاع بالتكنولوجيا الحديثة لتحلية مياه البحر فى أغراض الشرب، والصناعة، والتشجير[١٢٨].

ولذلك فمن المهم التطوير المستمر للتقنيات المستخدمة فى تحلية مياه البحر لتخفيض تكلفتها والتغلب على مشكلة تلوث البيئة بالاعتماد على الطاقة الشمسية في التحلية وهي من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة بدلا من الاعتماد على مصادر

---

[١٢٥] سعود الشمري، معالجة مياه الصرف الصحي والحفاظ على البيئة والصحة العامة، مجلة العلو التكنولوجية، الكويت، العدد ١٣٠، نوفمبر ٢٠٠٥، ص٢٠.

[126] THOMAS, Jean-Sébastien et SOYEUX Emmanuel. Recyclage des eaux usées a des fins d irrigation, colloque: Irrigation et développement durable, Académie d'agriculture de France, 19 Mai 2005.

[١٢٧] سارة صابر الجارحي، طاهر محمد حسانين. مرجع سابق، ص ٧٦٧.

[١٢٨] سارة صابر الجارحي، طاهر محمد حسانين. مرجع سابق، ص ٧٦٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

الطاقة الناضبة والملوثة للبيئة وهي النفط والغاز الطبيعي، وهذا يسهم في تخفيض تكلفة المياه المحلاة، وهذا قد يمكن استخدامها مستقبلا في زراعة بعض المحاصيل[١٢٩].

٧- تقليل الفاقد من المياه ومواجهة جوانب الهدر والضياع[١٣٠] ومنع تسربها خلال عمليات التوزيع. ويعتمد ذلك على رفع كفاءة شبكات نقل المياه وتوزيعها وتطويرها وصيانتها وتجديدها بشكل دائم، وهذا يسهم في توفير كميات كبيرة من المياه[١٣١]. وهو ما يطلق عليه الكفاءة الفيزيائية لمياه الري.

٨- ترشيد استهلاك المياه فى الزراعة والمجالات الأخرى. فمن الضروري ترشيد استهلاك المياه في قطاع الزراعة وهو أكثر القطاعات استهلاكا للمياه، وهذا يتم من خلال التطوير الدائم لأساليب الري واستخدام أحدث التقنيات بحيث يمكن الحصول على كميات أكبر من الإنتاج الزراعى بكميات أقل من المياه ورفع الإنتاجية للمستخدم من المياه، والتركيز على التوسع الرأسي في الزراعة، والاهتمام بالبحث العلمي لاستنباط أصناف من النباتات والمحاصيل يقل استهلاكها للمياه وتتحمل الجفاف،مع ضرورة وتطوير هيكل الإنتاج الزراعى بشكل يتناسب مع محدودية الموارد المائية المتاحة بالتركيز على إنتاج المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية التي يقل معدل استهلاكها للمياه، مثل الإنتاج الداجني، والحيواني، وإنتاج الأسماك، ومما يفيد في ترشيد الاستهلاك من المياه باعتبارها مورد اقتصادي نادر.

٣- <u>علاقة الزراعة بشروط وأبعاد الأمن الغذائي</u>

تمثل الزراعة أهم موارد الأمن الغذائي؛ وذلك لكونها توفر الغذاء وتسهم في تنوعه، وتسخره ضمن إمكانيات التناول، وتجعل وجوده مستقراً بتغير الظروف، كما أن تطور المشاريع الزراعية والإنتاج الزراعي يَتناسب طردياً مع نسبة الأمن الغذائي من ناحية وعدد السكان من ناحية أخرى[١٣٢].

---

[١٢٩] مزيد من معايير التنمية الزراعية المستدامة راجع/ بهجت محمد أبو النصر. دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن ١٤-١٦ أكتوبر ٢٠٠٣، ص٧٠.

[١٣٠] نور الهدى بوغدة. مرجع سابق، ص ٣٤.

[131] Mohammed BLINDA, Stratégie méditerranée pour le développement durable, Efficience d'utilisation de l'eau, Rapport de synthèse, Plan Bleu, Sophia Antipolis, Mai 2009, p. 7.

[١٣٢] نور الهدى بوغدة. مرجع سابق، ص١٥.

٤ – أبعاد العلاقة بين الموارد المائية والأمن الغذائي

في الواقع إن مسألة العلاقة بين الموارد المائية والأمن الغذائي مسألة معقدة ومتشابكة وتخص الشروط الأربعة للأمن الغذائي أو الركائز الأساسية للأمن الغذائي والسابق التعرض لها والمحددة من قبل منظمة الفاو العالمية(١٣٣).

فالماء هو أولاً عامل أساسي لمسألة الوفرة، (الشرط الأول) بمعنى أن عرض المنتجات الزراعية إنتاجا محليا أو استيرادا يجب أن يستجب للطلب على الماء فالماء مورد أساسي للإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات والزراعات المائية، فالأنشطة الزراعية والغذائية على مختلف أنواعها تستدعى كميات كبيرة من المياه كمكون أساسي فيها لضمان جودتها النهائية.

- كما أن رفع كفاءة شبكات نقل المياه وتوزيعها وتطويرها وصيانتها وتجديدها بشكل دائم، يسمح بالتسيير الجيد للمياه ويسمح بتحسين الوصول الفيزيائي الاقتصادى لتغذية أفضل للنبات، ويمكن الطبقات الفقيرة من الفلاحين بإنتاج أكبر، وتحسين دخولهم من ناحية وتخفيض تكاليف الإنتاج من ناحية أخرى. وهو ما يتعلق بالشرط الثاني وهو ضمان الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية.
- أما العلاقة بين الماء والأمن الغذائي فيما يتصل بمسألة الاستفادة من المواد الغذائية والصحة وهو (الشرط الثالث) وذلك بوصول الكل إلى الماء الصالح للشرب فقد تكون المياه الرديئة سببا في سوء التغذية، وتأخر النمو خاصة عند الأطفال أو سبباً في انتقال الأمراض الباطنية، فضلاً عن تأثيرها السلبي على إنتاجية النشاط الزراعي(١٣٤). فالماء ليس مصدراً من مصادر الغذاء فحسب، وإنما هو أحد مقوماتها الأولى، وبوجوده يكون الإنسان آمناً في غذائه، فالماء هو أساس الحياة الأول، قال تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كلَّ شَيْءٍ حَي أَفَلا يؤمنون)(١٣٥).
- كذلك هناك علاقة وثيقة بين الموارد المائية والأمن الغذائي فيما يتعلق بمسألة

(133) FAO, L'eau et la sécurité alimentaire face au changement global: quels défis, quelles solutions?, 2012, p14-15.

(١٣٤) نور الهدى بوغدة. مرجع سابق، ص ٧٣.

(١٣٥) سورة الأنبياء الآية رقم ٣٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

الاستدامة والاستقرار (الشرط الرابع). فالعديد من المجتمعات والاقتصاديات اليوم تعاني من مشكلات تزايد نقص المياه وتصحر أراضيها والفيضانات، مما جعل الحق في الوصول إلى الماء مصدراً للصراعات وعدم الاستقرار في العلاقات بين الدول. ولتحقيق هذا الاستقرار لابد من وجود علاقات دولية ودية تسمح بحصول كل دولة على حقها طبقا للاتفاقيات الدولية المستقرة وحقها التاريخي في المياه.

المبحث الخامس
مهددات الأمن الغذائي في مصر

التغيرات المناخية[١٣٦]:

تعد التغيرات المناخية واحدة من أهم القضايا العالمية الملحة في وقتنا الحالي[١٣٧]، مما وضعها في مكان الصدارة على أجندة كافة الاجتماعات الدولية والإقليمية، وصار العمل المناخي واحداً من أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر[١٣٨]. بمعنى أنه سيكون لها آثار على فرص التنمية الاقتصادية المستدامة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، حيث يمكن أن تؤثر فى إمكانيات الإمداد بخدمات الطاقة والمياه والغذاء، وما يرتبط بها من قطاعات عديدة لاسيما قطاع الزراعة ومن ثم التأثير على الأهداف التي تتعلق بالأمن الغذائي والمتمثلة فى التالي: القضاء على الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي[١٣٩] وتعزيز الزراعة المستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد حتى يكون عنصراً جاذباً للاستثمارات.

---

[١٣٦] د. شريف فياض. التغيرات المناخية والأمن الغذائي المصرى الأثر وسياسات المواجهة، دراسات، الأهرام أبدو، بتاريخ ٦-١١-٢٠٢٢، **على الرابط التالي:**
http://www.siyassa.org.eg/News/18391.aspx

[١٣٧] حيث أصبح لتغير المناخ بالفعل تأثير سلبي على القطاع الزراعي في مصر، مع ارتفاع درجات الحرارة وتكرار حالات الجفاف التي تؤدي إلى انخفاض غلة المحاصيل. ومن المرجح أن يتفاقم هذا في المستقبل، حيث يستمر تغير المناخ في الازدياد.

[١٣٨] مهندس/ صابر عثمان. تأثير التغيرات المناخية على مصر وآليات المواجهة، الملف المصري، دورية شهرية إلكترونية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، لسنة الثامنة- العدد ٩٩- نوفمبر ٢٠٢٢، ص١٨.

[١٣٩] مهندس/ صابر عثمان. مرجع سابق، ص ١٨.

تعتبر مصر من أكثر الدول المعرضة للمخاطر المناخية، حيث يهدد ارتفاع منسوب سطح البحر المناطق الساحلية بالغرق ويؤثر فى الأمن الغذائي مع احتمالية التعرض لجفاف شديد وانخفاض معدلات الأمطار[١٤٠].

وتلك التأثيرات المناخية ستمنع من إنتاج غذاء كافً، ومن المرجح الاعتماد دائماً على واردات الغذاء، مما يعرض الأمن الغذائي المصري للخطر[١٤١]. وهو ما يتضح بوادره في الوقت الحالي؛ ولذلك يجب العمل على نشر الوعي والتثقيف في المجتمع بشأن الأمن الغذائي، وذلك بتوعية المجتمع بأهمية المحافظة على الغذاء عن طريق عقد العديد من الندوات وورش العمل التي تعزز هذا الوعى العام وتشجعه.

تهدد التغيرات المناخية الأمن الغذائي العالمي، ففي الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة لتوفير الغذاء يصعب تلبية الاحتياجات، حيث يحتاج العالم لزيادة الإنتاج من الغذاء بمعدل ٧٠% على المعدلات الحالية بحلول علم ٢٠٥٠ لتوفير الطعام لما يفوق ٩ مليارات نسمة، تأتى الزراعة كأحد المسببات الرئيسية للتغيرات المناخية، حيث تسهم فى توليد ما بين ١٩-٢٩% من إجمالي إنبعاثات الغازات الدفيئة فى الوقت الراهن.

ومن ناحية أخرى تؤدى تغيرات المناخ إلى إحداث تغير فى أصول النظام الغذائي، سواء أصول إنتاج الغذاء أو التغير فى التخزين والنقل والتسويق، بالإضافة إلى أن الهجرة تزداد من الأماكن المتأثرة بالتغيرات المناخية إلى الأماكن التي لم تتأثر بتلك التغيرات بشكل كبير فيزداد التأثير على الأمن الغذائي في المناطق المهاجر إليها.

ولعل من أبرز وأهم تأثيرات التغيرات المناخية على الزراعة والغذاء في مصر هو ما يسمى بظاهرة التصحر، حيث أصبحت مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر، وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة والتي تتسم بدرجة مفرطة في جانب الأنشطة البشرية.

---

[١٤٠] تؤكد الدراسات المستخدمة لسيناريوهات المناخ المختلفة على تأثر الإنتاج الزراعي بالقارة الأفريقية، ومن بينها مصر، أن ارتفاع درجات الحرارة، وتغيري أنماط هطول الأمطار سوف تؤثر على إنتاجية المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر. انظر. م. صابر عثمان. مرجع سابق، ص ٢٢.

[١٤١] د. حازم محفوظ. أزمة التغير المناخي وتأثيراتها على الدول النامية، الملف المصري، دورية شهرية إلكترونية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، لسنة الثامنة- العدد ٩٩- نوفمبر ٢٠٢٢، ص٣٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

فالتصحر هو إحداث تغير سلبي في خصائص البيئة بما يفقدها الكثير من قدرتها البيولوجية ويجعلها تقترب تدريجا نحو ظروف البيئة الصحراوية ومن أهم مظاهرها: تناقص مساحة الغطاء النباتي وتدهور نوعيته، وتملح التربة[١٤٢]. حيث تأثرت نسبة ٣٢% من أراضي الدلتا بالتملح[١٤٣]، وفى دراسة أخرى قدرت المساحات المروية في مصر والتي تعاني من التملح بقرابة مليون هكتار، أي ما يعادل أكثر من ثلث الأراضي المروية[١٤٤].

وجاء تعريف التصحر في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على أنه (تدهور الأراضي بالأقاليم القاحلة وشبه القاحلة والجافة نتيجة عوامل متعددة تتضمن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية)[١٤٥] ويعد التصحرً واحداً من أهم التحديات البيئية التي تعاني منها مصر؛إذ تؤكد الدراسات أن هناك ٣.٥ فدان تتعرض للتصحر كل ساعة، وهو أمر يعد بالغ الخطورة خاصة إذا علمنا أن المساحة الزراعية في مصر محدودة للغاية وتمثل فقط نحو ٤%[١٤٦].

وتعد التغيرات المناخية أحد العوامل الأساسية التي تؤدى إلى حدوث ظاهرة التصحر، وهناك ارتباط وثيق الصلة بين التصحر والتغيرات المناخية، حيث إن التغيرات المناخية تؤدى إلى حدوث تصحر فى حين أن زيادة التصحر تؤدى بالضرورة إلى زيادة فى التغيرات المناخية[١٤٧].

كما تؤثر تغيرات الطقس والمناخ بشكل كبير على الأمن الغذائي في مصر، حيث إن معظم المزارعين والمصنعين يعتمدون بشكل كبير على الظروف الجوية والمناخية لإنتاج المحاصيل والحصول على إنتاجية مرتفعة. وبالتالي، فإن تغيرات الطقس والمناخ

---

[١٤٢] ريم قصوري. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة مرجع سابق، ص ٢٩.

[١٤٣] سالم توفيق النجفي. المحددات الراهنة وإشكالية المستقبل، مجلة شؤن اقتصادية عربية، العدد ٨٨، ص ١٢١–كما هو مثبت في ريم قصوري. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة مرجع سابق، ص٩٤.

[١٤٤] نور الهدى بوغدة. مرجع سابق، ص ٧٨.

[١٤٥] ولذلك يجب العمل على الحفاظ على المناخ وخفض التلوث والانبعاثات الكربونية، وذلك من خلال حملات التوعية والتثقيف في المجتمع، لتشجيع نمط الحياة المستدام والتخفيف من تغيرات المناخ في مصر، مما يسهم في تحسين الإنتاجية الزراعية وتقليل التدهور البيئي على المدى الطويل.

[١٤٦] م. صابر عثمان. مرجع سابق، ص ٢٢.

[١٤٧] د. شريف فياض. التغيرات المناخية والأمن الغذائي المصري. مرجع سابق.

تؤدي إلى تقليل إنتاج المحاصيل وتأثير على الإنتاجية والجودة.

فعلى سبيل المثال شهدت مصر في الأعوام الأخيرة، موجات حر وجفاف قوية، وهذا تسبب في التأثير على الإنتاج الزراعي، وتراجع إنتاج المحاصيل، وبالتالي ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى تأثيرها على المياه الصالحة للشرب والزراعة بشكل عام.

وبما أن مصر تعتمد بشكل كبير على الزراعة والإنتاج الزراعي في توفير الغذاء لسكانها، فإن تأثير تغيرات الطقس والمناخ يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي في البلاد، حيث تزداد نسبة الجوع إذا تراجع إنتاج المحاصيل وعدم وجود كميات كافية لتلبية الحاجة الغذائية للمواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغيرات الطقس والمناخ تؤثر- أيضًا- على قدرة مصر على إنتاج الأغذية الصناعية، حيث تتأثر بشكل كبير الصناعات الغذائية بتغيرات الطقس، والتي تشمل إنتاج اللحوم، والأسماك، والألبان، وبالتالي، يتأثر الإنتاج الغذائي بشكل مباشر ويزيد من صعوبة توفر الغذاء الصحي والمتوفر للجميع، خاصة بالنسبة للفئات المحرومة في المجتمع.

كما تنذر التغيرات المناخية بعواقب محتملة منها: تراجع خصوبة الأرض، وتراجع إنتاجية المحاصيل الزراعية، وانتشار الآفات، والأمراض، وارتفاع مستوى البحار وإلى تمدد كتلة مياه المحيطات، مما سيشكل تهديداً للتجمعات السكانية الساحلية وزراعتها، ولهذا فإن التغير المناخي يؤثر على الزراعة عن طريق التأثير على توفير المياه الصالحة للزراعة من ناحية، وخسارة مخزون مياه الشرب من ناحية أخرى[١٤٨].

ندرة المياه النقية

يتسم الموقف المائي المصري بالهشاشة الشديدة بما ينعكس مباشرة على إنتاج الغذاء، وذلك في ضوء محدودية الموارد المائية المتاحة لمصر، حيث لا تتجاوز كمية الموارد المائية العذبة ٥٩.٦ مليار م٣ سنوياً. منها ٥٥.٥ مليار م٣ حصة مصر من مياه النيل، و٤.١ مليارات مياه جوفية وأمطار[١٤٩]، ولذا يعتبر نهر النيل المصدر

---

[١٤٨] ريم قصوري- الأمن الغذائي والتنمية المستدامة- مرجع سابق، ص٧٦.

[١٤٩] أ.د. جمال محمد صيام. المشروعات الزراعية الجديدة والحفاظ على الأمن الغذائي المصرى، مقال منشور في أفاق استراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، العدد ٣، يونيو ٢٠٢١، ص ٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

الرئيس للمياه؛ حيث يقدم حوالي ٩٥% من الاحتياجات المائية لمصر[١٥٠]، ويبلغ نصيب الفرد من المياه العذبة (المياه المتاحة/ عدد السكان) نسبة ٦٠٠ م٣ في السنة وهو ما يعادل ٦٠% فقط من مستوى خط الفقر المائي العالمي، بل هو الأكثر اقترابا لخط الفقر المائي المدقع والمقدر بـ (٥٠٠م٣ سنويا)، إذا علمنا أن البنك الدولي يحدد كحد أدنى مستوى ١٠٠٠ م٣ للفرد سنويا[١٥١].

وتشير الإحصائيات أن أغلب دول حوض النيل[١٥٢] يقع نصيب الفرد فيها أعلى من درجة خط الفقر المائي فيما عدا كل من مصر، وكينيا، والسودان والتي تقع تحت خط الفقر المائي، حيث يبلغ نصيب الفرد السنوي في كل منهما حوالى ٥٩٨.١٣م٣/سنة (مصر)، ٦٥٠.٥٦ م٣/سنة (كينيا)، ٩٥٣.٠٥ (السودان) م٣/سنة [١٥٣]. والمصدر الذى يليه الأمطار الموسمية والتي تتساقط على سواحل مصر الممتدة شمالاً وشرقاً[١٥٤]، ثم المياه الجوفية في الصحراء الغربية، والتي يبلغ مقدارها تقريباً حسب

---

[١٥٠] وللأسف تتناقص هذه الكمية نتيجة إقامة بعض المشروعات على أعالي نهر النيل مثل مشروعات سد النهضة أو إقامة أى مشروعات أخرى فى أى دولة أخرى من دول حوض النيل، راجع/ منة الله حمدي. أسباب اتساع الفجوة الغذائية فى مصر، مقال منشور على موقع برلماني، الاثنين، ٢٣ يناير ٢٠١٧، على الرابط التالي:
https://www.parlmany.com/News/7/153672/

[١٥١] نور الدين حاروش. استراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص ٥٩.

[١٥٢] حيث تشترك مصر في مياه النيل مع عشر دول أخرى هي:- السودان- أثيوبيا- إريتريا- تنزانيا- الكونغو- رواندا- كينيا- أوغندا- بوروندي- جنوب السودان).

[١٥٣] د. أحمد إبراهيم محمد أحمد. دراسة اقتصادية للأمن المائي المصرى. مرجع سابق، ص١١٨٨.

[١٥٤] فيما يتعلق بتطور هطول الأمطار نلاحظ انخفاض متوسط هطول الأمطار في مصر من ٣.٩١مليمتر في عام ١٩.١ إلى ٢.٩٣ مم في عام ٢٠١٥، بمعدل سالب قدره ٢٥%. إلا أن متوسط معدل النمو السنوي لهطول الأمطار فى مصر خلال تلك الفترة بلغ ٤.٦% سنويا. وقد تزايد متوسط هطول الأمطار في مصر من ٢.١٢مم في عام ٢٠١١ إلى ٢.٩٣ مم في عام ٢٠١٥، بمعدل نمو قدرة ٣٨% مما سبق يتضح أن مصر تتسم بالتقلبات الشديدة في هطول الإمطار إلا أن الاتجاه العام هو الانخفاض في هطول الأمطار خلال تلك الفترة. راجع د. وسيم وجيه الكسان رزق الله، آثر التغيرات على إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر، مجلية كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير ٢٠٢٠، ص ١٠٣.

تقدير الخبراء نحو ٤٠٠ مليار م٣، وهي مصدر غير متجدد، لعدم وجود مصادر مجاورة لها، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي المعاجلة وتكشف هذه الأرقام عن علاقة مختلة بين السكان والمياه، إذ تنطوي على مضامين سلبية شديدة، سواء فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي، أو بقدرة القطاع على تحمل الصدمات الخارجية. ويعد اختلال العلاقة بين عدد السكان وكمية المياه المشكلة الأشد خطرًا على الإنتاج الزراعي[١٥٥].

ومازال هناك عدم يقين واضح في التنبؤات المناخية المستقبلية حول احتمالية زيادة أو انخفاض إيراد نهر النيل، ومن المتوقع أن يزيد الطلب على المياه بزيادة عدد السكان بدول حوض النيل بما فيها جمهورية مصر العربية؛ ولهذا يجب تبني إجراءات للتكيف تتلاءم مع حالة عدم اليقين لإيراد نهر النيل في ظل تأثيرات التغيرات المناخية المحتملة على مواردنا المائية[١٥٦] ومن المحتمل أن تتعرض إمدادات المياه للتهديد والخطر من جراء آثار تغير المناخ، والنمو السكاني، وأنماط النمو الاقتصادي كثيفة الاستهلاك للمياه، وتلوث الهواء،ويمثل نقص إمدادات المياه عالي الجودة أحد أكبر الإخطارات التي تهدد التقدم الاقتصادي وجهود الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة[١٥٧]. ومن ثم يجب العمل على ضرورة توفير المزيد من المياه الصالحة للشرب والزراعة، وهو ما يتطلب من الحكومة المصرية تطوير الري حيث أصبح ضرورة حتمية تفرضه الظروف الحالية في ظل تحديات ندرة الموارد المائية وتناقص نصيب الفرد منها، وكذلك ضرورة توفير مزيد من المحطات الكهرومائية وتعزيز وإنشاء محطات لتحلية المياه، وترشيد استخدامها، وحمايتها من الهدر والتلوث، لأن الطلب على المياه في العالم في ازدياد مستمر بسبب زيادة عدد السكان والتنمية الزراعية والصناعية[١٥٨].

- وهنا يطرح الباحث سؤالاً؟ في ظلال الشك حول مستقبل الاستثمارات الزراعية والتنمية الزراعية في مصر في ضوء التهديد المباشر لمصدر المياه الوحيد (الرئيسية) في مصر (نهر النيل) وضبابية موقف الحكومة المصرية من المشكلة

---

[١٥٥] أ.د. جمال محمد صيام.. مرجع سابق، ص ٣.

[١٥٦] مهندس. صابر عثمان. مرجع سابق، ص ٣٢

[١٥٧] البنك الدولي. التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢. مرجع سابق، ص٥٦.

[١٥٨] د. فاتح حركاتي، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨، ص٣٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

أولا، ثم خنوع الحلول المقترحة المتمثلة في إعادة تدوير مياه الصرف الصحي للاستخدام مرة أخرى.... فمن هو المستثمر الذي سيغامر ويخاطر بماله ليستثمر أو يزرع في دولة تعيد استخدام مياه الصرف الصحي؟ لما لا يزرع في دول المنبع نفسها (إثيوبيا) ويستفيد من سيطرتها على مصدر المياه النقية. مجرد سؤال؟

تأثيرات الحروب والصراعات الداخلية والخارجية على الأمن الغذائي المصري

تشهد المنطقة العربية والإفريقية المجاورة سيلاً من الصراعات[١٥٩] التي باتت تسكن عدداً لا بأس به من عواصم الدول العربية والإفريقية، فمن بغداد إلى دمشق مروراً بصنعاء وطرابلس والخرطوم. نجد أن النزاعات والصراعات صارت تتوسع بصورة غير مسبوقة حتى أصبح الطريق إلى السلام ضيقاً يوماً بعد يوم.

وتتضح العلاقة الديناميكية المتبادلة بين الحروب والصراعات الداخلية والخارجية على انعدام الأمن الغذائي في حدوث نوع من التصادم والتعارض بين تحقيق الأمن الغذائي بمشكلات انعدام الاستقرار الاجتماعي والقيود المفروضة على الحركة ومحدودية توافر السلع الأساسية وارتفاع أسعار السلع، فضلا عن انهيار البنية التحتية الأساسية[١٦٠].

ولذلك تشير التقارير الحكومية الرسمية والمنظمات الدولية المعنية بالغذاء إلى أن تأثير الحروب والصراعات الداخلية والخارجية على الأمن الغذائي[١٦١] بصفة عامة يتمثل في:

1 - **تهديد الحرمان الغذائي:** يعاني الكثير من الأشخاص المتأثرين من الحروب والصراعات من نقص التموين الغذائي الذي يجعلهم عرضة للحرمان الغذائي والجوع.

2 - **ارتفاع أسعار الأغذية:** يتضمن تأثير الحروب والصراعات ارتفاع أسعار

---

[١٥٩] الصراع: يمكن للنزاع أن يعطل إنتاج الغذاء وتوزيعه، مما يؤدي إلى نقص الغذاء وزيادة الأسعار. تقع مصر في منطقة معرضة للصراع، وهذا عامل خطر قد يهدد الأمن الغذائي في المستقبل.

[١٦٠] أنور عبد المجيد حمد. مرجع سابق، ص ٢٨.

[١٦١] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.، الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نظرة إقليمية عامة حول حالة الامن الغذائي والتغذية، تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود، ٢٠٢٠، ص ix .

الأغذية بشكل كبير بسبب انعدام المواد الغذائية الأساسية في السوق.

3- **قلة التوظيف:** تسبب الصراعات والحروب في عدم الاستقرار الاقتصادي وقلة التوظيف، ما يزيد من الفقر ويعوق قدرة الأسر على شراء المواد الغذائية الأساسية.

4- **قلة المياه:** تؤدي الحروب والصراعات إلى تدمير البنية التحتية، بما في ذلك مصادر المياه وتحويل مسارها، مما يؤدي إلى قلة المياه الصالحة للشرب وللزراعة.

5- **تراجع إنتاجية الزراعة:** تؤثر الحروب والصراعات في قدرة المزارعين على الحصول على الإمدادات الزراعية اللازمة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويؤدي إلى تراجع إنتاج الزراعة بشكل كبير.

بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الحروب والصراعات إلى تدمير البنية التحتية للغذاء في شكل المستودعات، ونظام التوزيع والشحن، مما يزيد من صعوبة توزيع المواد الغذائية الأساسية في المناطق المشتعلة بالحرب بالإضافة إلى الأماكن المجاورة والدول المتعاملة معها.

**** ضعف الاستثمار الزراعي:**

رغم ضخامة الإمكانيات الاستثمارية المتاحة في القطاع الزراعي ورغم التيسيرات التي خولها قانون الاستثمار رقم (٧٢ لسنة ٢٠١٧) والإجراءات الحكومية التي تستهدف إعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر في الاستثمار والتنمية. إلا أن القطاع الزراعي كأن أقل القطاعات جذبًا لرأس المال الخاص، حيث تشير الدراسات والأبحاث المتخصصة إلى عدم كفاية الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة وعدم تناسبها مع مساهمة قطاع الزراعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كله حيث بلغ متوسط الاستثمارات الزراعية نحو١٨,٣مليار جنيه بما يعادل نسبة ٤,٤٥% من الاستثمارات الكلية في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) مما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات الزراعية وكذا انخفاض معدلات التنمية الزراعية، وبالتالي انخفاض قدرة القطاع الزراعي على زيادة معدل نمو الناتج الزراعي المصري[١٦٢].

وفيما يلى بيان بتطور الاستثمارات الزراعية العامة والخاصة والأهمية النسبية لكل

---

[١٦٢] انظر: أ. د. شحاتة عبد المقصود غنيم. أ د. عزام عبد اللطيف على السيد. أ.د. محمد عبد الستار. د. مفيدة السيد قابيل. دراسة اقتصادية للاستثمارات الزراعية ومؤشرات كفاءتها في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد الثلاثون- العدد الثالث- سبتمبر ٢٠٢٠، ص٨٤٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

منهما الفترة من ٢٠٠٠– ٢٠٢٠ القيمة بالمليار جنيه[١٦٣].

السنة	الاستثمار العام (القيمة)	النسبة المئوية	الاستثمار الخاص (القيمة)	النسبة المئوية)
٢٠٠٠	٢٨٨٨.٣	%٩.٢١	٥٣٠٩	%١٦.٤٨
٢٠٠١	٣٦٩٥.٥	%١٠.٣٦	٥٨٩٨	%١٨.٥٢
٢٠٠٢	٣٢٢٠.٣	%٩.٣٥	٣١٨٣.٣	%٩.٤٦
٢٠٠٣	٣٥٥٩	%٨.٣٨	٤٠٠٠	%١٠.٧٨
٢٠٠٤	٣١٧٠.١	%٦.٣٤	٤٢٥٠.١	%٩.١٦
٢٠٠٥	٢٧٩٩.٧	%٥.٦٧	٥٢٤٤.١	%٧.٩١
٢٠٠٦	٢٤٣٣.٧	%٤.١٩	٥٣٥٧.٦	%٥.٥١
٢٠٠٧	٢٤٨٩.٥	%٤.٠٤	٥٢٢٣	%٤.٠٥
٢٠٠٨	٢٧٤٣.٣	%٢.٧٠	٤١١٩	%٤.٣١
٢٠٠٩	٢٨٧٨.١	%٢.٧٤	٣٨٦٥	%٣.٠٥
٢٠١٠	٣٢٧٥.٧	%٣.٧٥	٣٥٥٨	%٢.٥١
٢٠١١	٢٦٧٢.٧	%٢.٨٩	٢٦٩٨	%١.٧٦
٢٠١٢	٢٩٥٠.٤	%٣.٠٨	٥٤٣٤	%٣.٧٣
٢٠١٣	٤١٦٤.١	%٣.٧٥	٧٤٨٠.٥	%٤.٨٤
٢٠١٤	٥٢٣١	%٣.٥٣	٨٢٠١	%٤.٤١
٢٠١٥	٥٠٣٩.٢	%٢.٧٨	١١٢٤٠	%٥.٣٤
٢٠١٦	٦٠٣٨.٥	%٢.٠١	١١٣٠٠	%٥.٢٩
٢٠١٧	٨٦٩٨.٧	%٢.١٥	١٦٠٠٠	%٥.٠٦
٢٠١٨	٩٧٨٥.٥٤	%١.٩٢	١٦٥٤٣.٤٥	%٤.٩٤
٢٠١٩	١٢٤٣١.٧٦	%٢.٢٧	١٧٩٨٣.٨٦	%٤.٩١
٢٠٢٠	١٣٦٤٣.٥	%٢.٣٦	٢٠٧٥٣.٩٣	%٤.٤٥
المتوسط	٤٩٥٨.٧٠	%٤.٤٥	٧٩٨٢.٩٤	%٦.٥٥
c.v	٦٧.٠٩	–	٦٨.٣١	–

[١٦٣] المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. نشرة الحسابات القومية، القاهرة، أعداد متفرقة

وبتحليل الأرقام الواردة في الجدول السابق نجد أن الأهمية النسبية للاستثمارات العامة الموجهة للقطاع الزراعي كان متوسطها في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠ نحو ٤.٤٥% وتعتبر هذه النسبة منخفضة جداً بالنظر إلى أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لتحقيق هدف الأمن الغذائي. وكانت أقصى نسبة لها عام ٢٠٠١ حيث بلغت نحو ١٠.٣٦% ثم بدأت تلك النسبة بالانخفاض حيث بلغت أدنى قيمة لها عام ٢٠١٨ حيث بلغت نحو ١.٩٢%.

أما بالنسبة للأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة الموجهة للقطاع الزراعي فكان متوسطها في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠ نحو ٦.٥٥% وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة ببعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكانت أقصى نسبة لها عام ٢٠٠١ حيث بلغت نحو ١٨.٥٢%، ثم بدأت تلك النسبة بالانخفاض حيث بلغت أدنى قيمة لها عام ٢٠١١ بنحو ١.٧٦%.

ومن ثم يجب ضرورة عمل الحكومة المصرية على زيادة الاستثمار في الزراعة وتطوير التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي، وذلك بتوفير المزيد من الأموال لتوفير المزيد من المعدات الزراعية الحديثة والأسمدة. وكذلك العمل على توفير التعليم الزراعي والتدريب المهني للمزارعين، للحصول على إنتاجية مرتفعة وتحسين جودة المحاصيل.

وتشير الدراسات المختلفة إلى ضعف الوسائل الفعالة لجذب رأس المال الخاص للاستثمار في المشروعات الزراعية، بسبب المعوقات والمشاكل التي تواجه المستثمرين في القطاع الزراعي ومن أهمها:

المعوقات الإدارية والإجرائية:

<u>وهنا يتساءل الباحث</u>: عن مدى جدوى حاجة المستثمر لقانون استثمار جديد، ونؤكد هنا أن المستثمرين لا تقتصر رؤيتهم على الحوافز فحسب، ولا ينتظرون وجود بيئة تشريعية "مُثلى" للاستثمار، وإنما يبحثون عن بيئة بسيطة، واضحة، وتحديداً "مستقرة".

ويحتاج المستثمر عادة حدا أدنى من استقرار التشريعات المتعلقة بتنظيم نشاطه؛ ليتمكن من حساب التكلفة والربح بما يتيح له تقييم استثماراته لسنوات قادمة، لذلك يرى الباحث: أنه لا يجب معاملة تشريعات وقوانين الاستثمار باعتبارها برامج تشغيل للحواسب والهواتف الذكية يتم تحديثها وتغييرها بشكل متلاحق يحرم المستثمر من قدرته على بناء توقعاته لرأس ماله، فبقدر ما تنجح الحكومات في إصدار التشريعات المناسبة

(ISSN: 2537 - 0758)

لأوضاعها المحلية المتجاوبة مع المتغيرات الدولية، بقدر ما ينعكس ذلك على قدرة الدولة فى جذب وتشجيع المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار أو للتوسع الاستثماري فى المشروعات القائمة.

أما عدم الاستقرار التشريعي وكثرة التغييرات تؤدى إلى اتسام المناخ الاستثماري للدولة بعدم التأكد والمخاطرة الاستثمارية، فضلاً عن أنها قد تزعزع ثقة المستثمرين وتخلق لديهم حالة من عدم اليقين، وتجعلهم يترددون كثيرا في القيام باستثمارات جديدة، أو يتجهون إلى التركيز على المشروعات ذات المردود الكبير والسريع.

ويرى الباحث: أن التعديلات المتعاقبة لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، ومروراً بقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، ثم انتهاء بقانون الاستثمار رقم (٧٢ لسنة ٢٠١٧) تثير تساؤلاً حول مدى تحقيق الاستقرار التشريعي المطلوب.

ويشير الباحث بحق: إلى وجود تحديات تتعلق بعملية تطبيق القانون، مشيراً إلى أن نقص التشريعات الجيدة لم يكن هو المشكلة الأساسية للبيئة الاستثمارية في مصر، وإنما كان المعوق الرئيسي– ولا زال– هو أدوات التطبيق التي لا تترجم القوانين السارية على أرض الواقع على النحو المطلوب.

فبالرغم وجود قاعدة بيانات موحدة للأراضي المتاحة للاستثمار لدى الجهات المختلفة ليس بالفكرة الجديدة على التشريع المصري، وإنما ينقصها التفعيل الجاد، حيث إن تعدد جهات الولاية وتشعبها على الأراضي في مصر بالنسبة لموضوع تخصيص الأراضي أنما يشكل صداعاً مزمناً للمستثمرين. ويتطلب علاج هذا الأمر تنسيقاً جاداً بين الجهات المختلفة[١٦٤]، وأن يتفهموا أن الهيئة العامة للاستثمار "تمثل" سلطاتهم ولا "تستحوذ" عليها في هذا المجال. ونؤكد أن هذا الأمر يتعلق مجدداً بكفاءة تنفيذ القانون وتفسيره ولا يتعلق بجودة التشريع نفسه. فضلاً عن ذلك توجد العديد من المعوقات

[١٦٤] فضلاً عن تعقيد الإجراءات الإدارية وعدم وضوحها وكثرة الجهات التي يتعامل معها المستثمر يؤدى إلى قنوط المستثمر وهروبه بسبب طول الوقت الذى يستغرقه بحث الطلب الموجهة منه إلى الجهات الحكومية، وكثرة البيانات المطلوبة منه وتعدد الجهات التي يتعامل معها، فضلاً عن الفساد الإداري الذى قد يصادفه أثناء إنهاء إجراءات مشروعه الاستثماري. مما يضطره إلى ضرورة دفع المزيد من الرشاوى والهدايا لإنجاز أعماله، وهو ما يؤدى إلى زيادة تكلفة تشييد المشروع الاستثماري وإهدار المزيد من الوقت.

الإدارية والإجرائية: **وتتمثل فيما يلي**[١٦٥]:-

١- تعدد الهيئات والجهات المسئولة عن التراخيص المطلوبة لإقامة المشروعات الاستثمارية.

٢- التعقيدات البيروقراطية والروتينية التي تواجه المستثمرين نتيجة عدم إدراك وفهم مواد ونصوص وقوانين ولوائح الاستثمار من قبل القائمين على تطبيقها.

٣- طول فترة الإفراج الجمركي، وتعدد أوراقها وتعقيداتها، ارتفاع تكاليف الشحن والتفريغ، وصعوبات الإفراج عن الواردات.

٤- طول إجراءات التقاضي المتبعة فى سبيل حل المنازعات والقضايا التى قد تنشأ بين المستثمر وحكومة البلد المضيف للاستثمارات تعد من أهم العوامل التى تدعو إلى هروب المستثمر الأجنبي من دولة إلى أخرى فعدم توافر الحماية القانونية للمستثمر من ناحية، والإسراف والتعقيدات الإدارية والتباطؤ الشديد فى إجراءات التقاضي من أهم الأسباب الطاردة للاستثمارات الأجنبية.

المعوقات الاقتصادية[١٦٦]:

تتمثل المعوقات الاقتصادية ترتبط بالمناخ الاستثماري في الدولة من حيث المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية بصفة عامة ودرجة الاستقرار الاقتصادي، واستقرار أسعار الصرف[١٦٧] والمستوي العام للأسعار وحدود الضرائب، عدم الشفافية

---

[١٦٥] انظر. أ.د. شحاتة عبد المقصود غنيم. أ.د. عزام عبد اللطيف على السيد. وآخرون. مرجع سابق، ص ٨٥٢.

[١٦٦] يواجه الاقتصاد المصري العديد من التحديات منها ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع التضخم والعجز الكبير في الميزانية. عدم الاستقرار الاقتصادي يجعل من الصعب على الحكومة الاستثمار في القطاع الزراعي وتقديم الدعم للغذاء.

[١٦٧] وتثير هذه النقطة ما يعرف بمشكلة مخاطر سعر الصرف للعملات الأجنبية معظم المشاريع الاستثمارية المقامة في الدول النامية- ومن بينها مصر- ممولة بقروض قصيرة الأجل وبعملات أجنبية الأمر الذي يخلق مشكلة عدم ملاءمة بين عملة الدخل وعملة التسديد.

ولذلك يجب على إدارة المشروع الاستثماري أن تعمل على التوفيق بأقصى حد ممكن بين عملة الدخل وعملة التسديد وإلا سيجد المشروع نفسه في أي لحظة أمام مخاطر التقلب في سعر الصرف بين العملات الأجنبية والعملة المحلية التي يجب أن يسدد بها. بالإضافة إلى هذا الخطر فإن هناك احتمال عدم سماح الحكومة بتحويل العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية الأخرى إذا شعرت

(ISSN: 2537 - 0758)

وعدم الوضوح لكل من السياسات النقدية والمالية والتجارية، وجود قيود على تحويل أرباح المستثمرين إلى الخارج. وكذلك ارتفاع معدل التضخم، وارتفاع سعر الفائدة بالبنوك[١٦٨]، وارتفاع معدل البطالة، عدم توفر العمالة البشرية الوطنية المدربة وغير المكلفة وزيادة الدين العام، فضلاً عن تباين وضعف الاستراتيجيات والسياسات الموجهة إلى تطوير الأمن الغذائي وتعزيزه داخل الدولة، وغيرها من العوامل الاقتصادية المرتبطة خاصة بحرية الاستيراد والتصدير[١٦٩]. وكذلك المعوقات التمويلية خاصة في

الحكومة أنها تواجه صعوبة فى توفير العملات الأجنبية، علاوة على أن التغيرات في أسعار الصرف في النطاق التجاري لها أثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية ولا سيما في مصر والتي تعتمد في استهلاكها وإنتاجها على استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية. من ثم يؤدى ذلك إلى زيادة الضغط والاختلال في الميزان التجاري المصري مزيد من التفصيل لمعرفة ثر سياسة تحرير سعر الصرف على نمط الاستهلاك الغذائي فى مصر. يرجى مراجعة/ د. لبنى محمد صفوت الجارحي– د. أحمد السيد محمد محمد. أثر سياسة تحرير سعر الصرف واختلاف المنطقة الديموغرافية على نمط الاستهلاك الغذائي فى مصر. بحث منشور في المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٣ العدد ١، مارس ٢٠٢٣.

[١٦٨] من المعروف أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع أسعار الفائدة والاستثمار فكلما ارتفاع سعر الفائدة بالبنوك فإن هذا الأمر لا يشجع رجال الأعمال على الاستثمار المباشر أو غير المباشر فتقل الاستثمارات بشكل عام.

[١٦٩] **<u>ويرى الباحث</u>**: أنه وإن كان من السهل تحميل كل هذه الأسباب السابقة لمسئولية الزيادات الكبيرة في أعداد الجوعى في مصر، ولكن الحقيقة أن السبب يعود إلى تجاهل الحكومات المصرية المتعاقبة لمسببيات نقص الأمن الغذائي،وفى مقدمتها إهمالها لزيادة إنتاجها الزراعي وهو الأمر الذى أدى إلى تزايد اعتمادنا على الاستيراد من الخارج لتوفير احتياجاتنا الغذائية.والدفع الحكومي المستمر بذرائع شح المياه، وصحراوية الأراضي لن يعفى الحكومات المتعاقبة من مسئوليتها،فإهمال توفير الموارد المائية الكافية للزراعة، وإهمالها لدور مراكز البحوث الزراعة غيب دورها في أبحاث استصلاح الصحراء، واستنبات البذور الملائمة وترشيد استخدام المياه للأغراض الزراعية علاوة على تحسين الإنتاجية، بما يساهم في سد الفجوة الغذائية.كما أن تجاهل وضع سياسات زراعية رشيدة، والضغط الشديد على المزارع المصري عبر تحديد أسعار منخفضة وجائرة لمنتجاته الزراعية، على الرغم من ارتفاع الأسعار العالمية للمحاصيل المستوردة، ودفعه نحو هجرة العمل

المشروعات التي تحتاج إلى تمويل بدرجة كبيرة مثل مشروعات استصلاح الأراضي[١٧٠]، حيث إن القروض من البنوك تحتاج إلى توفير ضمانات كثيرة ومعقدة مثل: (رهن المشروع– أرض–عقارات)[١٧١].

ومن الجدير بالذكر أن عدم توافر مستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروعات خاصة التي تستورد منها مثل الأعلاف اللازمة لمشروعات الإنتاج الحيواني والدواجن من أهم المعوقات، أما المعوقات التسويقية والتصديرية فهي مؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري، ويعتبر من أهم بنود دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية، وتتمتع مصر باتساع أسواقها الداخلية. أما بالنسبة للتجارة الخارجية فإن برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر تعمل على تحرير التجارة الخارجية. وقد قطعت مصر شوطًا كبيرًا في مجال تحرير التجارة الخارجية.

وتتفاعل تلك العوامل مع بعضها البعض محددة حجم المخاطر، وتقل المخاطر في الدولة كلما تهيأت لها فرص الاستقرار الاقتصادي والسياسي وكانت الفرص مهيأة لنجاح الاستثمار فيها، ولا يقبل المستثمر على الاستثمار في دولة كلما زادت درجة المخاطرة فيها، ولا شك أن تهيئة المناخ الاستثماري الجيد، يعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار[١٧٢].

الزراعي، كلها تشكل عوامل مؤثرة لاستمرار عجز الميزان الغذائي في مصر، بل وللتزايد المستمر في هذا العجز.

[١٧٠] تجدر الإشارة إلى أن أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات الزراعية الخاصة في مصر ما يلي: ١– إجمالي الناتج الزراعي القومي. ٢– إجمالي قيمة القروض الزراعية. ٣– سعر صرف الدولار بالجنية المصري. ٤– إجمالي القوى العاملة الزراعية. ٥– سعر الفائدة على القروض الزراعية.. أنظر. د. وحيد محمد البولوني. د. رحاب عطية هاشم. دراسة اقتصادية لكفاءة ومحددات الاستثمار الزراعي في مصر، بحث منشور في مجلة الجديد في البحوث الزراعية (كلية الزراعة– سابا باشا) المجلد ٢٤، العدد ٤، عام ٢٠١٩، ص ٣٢٠.

[١٧١] انظرأ. د. شحاتة عبد المقصود غنيم. أ.د.عزام عبد اللطيف على السيد. وآخرون. مرجع سابق، ص٨٥٢.

[١٧٢] من الجدير بالذكر القول بأنه إذا كان مناخ الاستثمار يلعب دوراً أساسياً فى تحفيز وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية فإنه كذلك قد يكون عاملاً مهماً فى طرد الاستثمارات وهروبها من دولة إلى أخرى.

(ISSN: 2537 - 0758)

فعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لرجال الأعمال من النواحي الأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والإدارية والتشريعية والسياسية يعتبر من أهم عوامل طرد الاستثمارات أي دولة[١٧٣].

الصدمات الاقتصادية:

يمكن أن تؤدي الصدمات الاقتصادية، مثل الأزمة المالية أو الركود، إلى انخفاض القوة الشرائية، مما قد يجعل من الصعب على الناس تحمل تكاليف الغذاء. مصر دولة فقيرة نسبيًا، واقتصادها عرضة للصدمات.

المعوقات السياسية وأهمها:-

عدم الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية خاصة.

المعوقات المتعلقة بالسياسة النقدية

أما فيما يخص المعوقات المتعلقة بالسياسات النقدية:فتتمثل في عدم استقرار السياسات النقدية وثباتها وخاصة أسعار فائدة الإقراض لكافة الاستثمارات الإنتاجية سواءً الصناعية أو الزراعية والخدمية بصفة عامة لما لها من دور أساسي في جذب النقد الأجنبي لاستثمار ونرى ضرورة استقرارها للحفاظ على الاستثمارات القائمة ورفع حجم الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات، فصعوبة الحصول على النقد الأجنبي يؤدي إلى صعوبة توفير الخامات الأساسية لتشغيل المشروعات وتخبط السياسات الجمركية وأيضاً

[١٧٣] إذا كان هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن القانون يجب أن يأتي انعكاساً للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع، والظروف التي يمر بها، فإنه يمثل أيضاً أداة لترجمة السياسات إلى قواعد وإجراءات لتحقيق الأهداف التي تبتغيها الدولة، لذلك فلا بد من التوفيق بين السياسة التشريعية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتأسيساً على ذلك فإن الإصلاح الاقتصادي، لا يمكن أن تكتمل آثاره الإيجابية إلا إذا واكبه إصلاح في جميع المجالات الأخرى وخاصة في المجالات القانونية والإدارية لما لهذه المجالات جميعًا من تأثير خاص ومباشر على المعاملات. ويلاحظ أن الإصلاح القانوني لا يقتصر على وضع القواعد التي تستجيب للحاجات الاجتماعية، وتتوخى العدالة، وتتسم بالوضوح، بل لابد أن يشمل هذا الإصلاح أيضاً الأجهزة والآليات والإجراءات التي تضمن وضع هذه القواعد موضع التطبيق الفعلي.

ارتفاع تكلفة الإنتاج والتشغيل والخامات ومدخلات الإنتاج[١٧٤]. كما تشمل معوقات السياسة النقدية- أيضًا- عدم الإفصاح عن السياسات النقدية والمالية بشكل معلن وواضح للمستثمر، وعدم وجود رؤية واضحة حول الاستراتيجية المستهدفة لنمو الاقتصاد بصفة عامة وتنوعه مع عدم توافر حوافز استثمارية جاذبة للقطاعات الزراعية المستهدفة[١٧٥]، وضعف كفاءة مؤسسات الأعمال العامة والحكومية على وجه الخصوص، حيث تميل أنظمتها إلى التعقيد والبيروقراطية وافتقار الشفافية والإفصاح، وضعف آليات الحوكمة والرقابة، ومنها على سبيل المثال:كثرة الوزارات والهيئات التابعة لها مما قد يسبب في تداخل المهام ويطيل مدد اتخاذ القرارات المهمة، أو إرجائها خوفاً من المُساءلة القانونية.

المعوقات الإعلامية والترويجية ومن أهمها:-

(١) عدم الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة.

(٢) عدم توفر البيانات والمعلومات التي تهم المستثمر ويحتاج إليها في اتخاذ قراره الاستثماري.

(٣) عدم معرفة المستثمر بالمزايا الاستثمارية التي تمنحها الدولة وعدم معرفته بالمناخ الاستثماري بها.

(٤) عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية لواعدة والجاذبة للاستثمار.

هذه ليست سوى بعض التهديدات للأمن الغذائي المصري. ولذا يجب أن تتخذ الدولة خطوات لمواجهة هذه التحديات، ولكن من المهم أن تكون على دراية بالمخاطر واتخاذ خطوات للتخفيف منها.

---

[١٧٤] راجع/ منى البديوي. رجال الأعمال تحدد معوقات الاستثمار والمقترحات المطلوبة للمواجهة وترسلها إلى الأعلى للاستثمار، مقال منشور على موقع العالم اليوم، بتاريخ ٢٨ نوفمبر، ٢٠٢٢.

[١٧٥] **ويرى الباحث:** في هذا الشأن ضرورة إطلاق البنك المركزي المصري لمبادرة من جانبه لتقديم قروض بدون فائدة للمزارعين للتحول نحو أساليب الزراعة الحديثة ومنها التحول نحو الري بالتنقيط بدلا من الري بالغمر.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث السادس
رؤية مقترحة للسياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في مصر

يرى الباحث: أن مشكلة الأمن الغذائي المصرى يمكن تحقيقها والسيطرة عليها من خلال مجموعة من النقاط والتصورات للسياسات المستقبلية، لتحقيق الأمن الغذائي في مصر ومن هذه السياسات المستقبلية ما يلي:

أولا: بالنسبة لتوفير المواد الغذائية

إن الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء من الخارج وتزايد الفجوة الغذائية يجعل الدولة المصرية عرضة لمزيد من الصدمات الخارجية ونقص الإمدادات من الغذاء وتقلب أسعاره وبالتالي ارتفاع فاتورة استيراده من الخارج مما يؤثر على الأمن الغذائي فيها.

ولذلك فإن تدعيم الأمن الغذائي يتم بفاعلية من خلال زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع الزراعي[١٧٦]. وهذا يتطلب إتباع حزمة من السياسات المستقبلية المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في ظل محدودية موارد المياه وندرتها في مصر، **وهذه السياسات ترتكز على عدة محاور هي:**

١- التنمية المستدامة للموارد الزراعية والاهتمام بالزراعة فعلاً وليس قولاً. ضرورة تفعيل منظومة عمل الزراعة التعاقدية والاعلان عن أسعار التوريد قبل الزراعة بمدة كافية لتشجيع المزارعين للتوسع في زراعة القمح مع ضرورة ربط عملية تسعير المحصول (القمح) بالسعر العالمي حتى لا تكون هناك فجوة بين أسعار التوريد وأسعار السوق ويتحمل المزارع فروق في التكلفة تمنعه من زيادة الإنتاج.

٢- زيادة الإنتاج من الغذاء في ضوء المزايا النسبية لجمهورية مصر العربية. والاعتماد على ثقافة البحث العلمي الزراعي بدلاً من الاعتماد على ثقافة الزراعة التقليدية. وضرورة استخدم أصناف من- القمح- (باعتباره المحصول الاستراتيجي الأهم بالنسبة لمصر)- مبكرة النضج وعالية الجودة؛ مما يؤدى إلى زيادة كفاءة استخدام

---

[١٧٦] والاستثمار في القطاع الزراعي يعنى ضمن ما يعنى زيادة الوظائف ورف الدخول، وقد يعنى- أيضاً- تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا وبالتالي زيادة توافر الغذاء لبلد بأكمله.

المياه وتحقيق معدلات تكثيف عالية للمحاصيل[١٧٧].

٣- ضرورة منح حوافز لتشجيع الفلاحين على التوسع بمساحات زراعة القمح والأصناف عالية الإنتاجية. والعمل على ضرورة التوسع الأفقي والرأسي بشكل واسع فى زراعات القمح وذلك لزيادة الإنتاج وتقليل الفجوة الاستيرادية لتقليل الضغط على الدولار المستخدم في الاستيراد[١٧٨].

٤- تنويع مصادر استيراد الغذاء لتقليل اعتمادها على عدد قليل من الموردين الرئيسيين. وذلك بالاعتماد على الموارد الذاتية من النقد الأجنبي.

٥- تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية خاصة الحبوب وعلى رأسها القمح والأرز. وبناء المخزون الاستراتيجي للغذاء يساعد على توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار معتدلة ويوفر لمصر المطلوب ضد تضخم الأسعار العالمية وعوامل الاحتكار من قبل الدول المصدرة للغذاء ومن التجار المستوردين للسلع الرئيسية.

٦- ضرورة الاستثمار الزراعي الخارجي، وما دولة السودان الشقيقة منا ببعيد.

٧- ضرورة التفعيل الفوري لأدوار مراكز البحوث الزراعية، وتوفير الموازنات المالية الكافية واللائقة، ورغم إهمال الدولة التاريخي لهذه المراكز إلا أنها ما زالت تكتلك من الكوادر التي تستطيع أن تقدم الحلول والبدائل من تطوير للبذور وطرق الزراعة التي تتحمل الجفاف والملوحة إلى غير ذلك من الوسائل والإجراءات التي تتلاءم مع الأوضاع المستجدة.

٨- ضرورة الاتفاق على سياسات زراعية جديدة تتوافق مع الوضع المائي المتوقع، فتغيير التركيب المحصول أصبح ضرورة، فيجب علينا التوجه نحو زراعة محاصيل أقل كثافة في استخدام المياه، والتوقف الفوري عن تصدير السلع الزراعية كثيفة استخدام المياه، والتي للأسف تم التوسع فيها بشكل عشوائي خلال الخمس سنوات

---

[١٧٧] **ويرى الباحث:** كذلك ضرورة التوسع في انشاء صوامع الغلال حتى نصل بسعة تخزينية للقمح تصل ل ٩ مليون طن لتخفيض نسبة التالف والفاقد من القمح عند تخزينه بالعراء أو بالشون المكشوفة على أن تستوعب الصوامع المخزون الاستراتيجي للدولة كاملا

[١٧٨] **ويرى الباحث:** أيضاً- في هذا الشأن ضرورة إطلاق البنك المركزي المصري لمبادرة من جانبه لتقديم قروض بدون فائدة للمزارعين للتحول نحو أساليب الزراعة الحديثة، وكذلك التوسع في مساحات زراعة القمح والأصناف عالية الإنتاجية

(ISSN: 2537 - 0758)

الأخيرة[١٧٩]، بل والتفاخر بزيادة طلب العالم عليها بعد انخفاض قيمة الجنية المصري الناتج عن التعويم.

٩- تعزيز الوعي بالأمن الغذائي بين المزارعين والمستهلكين وواضعي السياسات.

ثانيا: بالنسبة للمحافظة على الموارد المائية المحدودة في مصر

للحفاظ على الموارد المائية العذبة المحدودة في مصر يجب ضرورة العمل على مستويين لمجابهة هذه الأزمة **فأما المستوى الأول:** فهو ضرورة العمل على التنمية المستدامة للموارد المائية والاستغلال الأمثل لها. **أما المستوى الثاني:** فهو العمل على استخدام موارد المياه الغير تقليدية: وبالأخص المياه قليلة الملوحة ومياه البحر في مصر، وهناك العديد من مصادر المياه المالحة والمتوافرة بشكل طبيعي في المياه الجوفية، ومياه الصرف من الزراعة المروية، والمياه الزائدة من انتاج النفط ومحطات الطاقة الحرارية الأرضية، ويضاف إلى ذلك المياه العادمة من الاستخدام الصناعي أو من الاستزراع المكثف للأسماك. **وترتكز التنمية المستدامة لموارد المياه على عدة أسس منها:**

١- تطوير أنظمة التعليم التي ترسخ ترشيد المياه منذ الصغر، وانتهاء بالأخذ بأساليب الري الحديثة والتي تحتاج فورا لمبادرة من البنك المركزي المصري لتقديم قروض بدون فائدة للمزارعين للتحول نحو الري بالتنقيط.

٢- تحقيق الاستفادة القصوى من مياه الأمطار.

٣- ترشيد استخدام مصادر المياه الجوفية وتطوير الاستثمار فيها وحفر الآبار.

٤- التوسع في معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي مع تطوير نظم الرى المختلفة باستخدام النظم الحديثة في الري (رى بالرش- رى بالتنقيط- رى متطور- تبطين الترع) لتوفير المياه اللازمة للتوسع الأفقي بدلا من الرى التقليدي القديم الذي يسبب هدر كبير بالمياه. وبالتالي يقل الفاقد من المياه ومنع تسربها خلال عمليات التوزيع.

٥- تطوير التكنولوجيا المستخدمة في تحلية المياه وزيادة الطاقة الإنتاجية منها.

٦- ترشيد استهلاك المياه في الزراعة والمجالات الأخرى.

---

[١٧٩] تعتبر محاصيل الأرز والقصب والموز من أبرز المحاصيل استهلاكا للمياه الزراعية في مصر، وذلك في ظل العجز المتزايد في حصة مصر من المياه التي تصل إلي ٥٥ مليار متر مكعب في الوقت الذي تصل الاحتياجات الفعلية إلي ٧٥ مليار متر مكعب سنويا.

الخاتمة

يعتبر الأمن الغذائي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها. ومن أهم التحديات التي تواجه جمهورية مصر العربية، وهي تنمية القطاع الزراعي، لتحقيق الأمن الغذائي مع المحافظة على الموارد المائية المحدودة، حيث تعتبر المياه العذبة المورد الأكثر محدودية فى الوقت الحالي– خاصة مع بناء سد النهضة الأثيوبي وما ترتب عليه من آثار سلبية على حصة مصر من المياه، فضلا عما شهدته مصر في الفترة الأخيرة من موجة جفاف شديدة وقلة الأمطار– وهي المحدد الرئيسي–(المياه)– للتنمية الزراعية في مصر. كما أن الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء يجعل الدولة عرضة لصدمات الأسواق الخارجية وتقلب الأسعار العالمية للغذاء.

ونظراً لتزايد الفجوة الغذائية التي تعاني منها مصر وخاصة في محصول القمح والاعتماد المتزايد على الاستيراد وزيادة تعرضها للصدمات الخارجية ونقص الإمدادات من الغذاء مما يهدد الأمن الغذائي المصرى. ونظرا لمحدودية موارد المياه بما تمثله من قيد أساسى أمام التوسع في الإنتاج المحلى من الغذاء في مصر خاصة بالنسبة للمنتجات والمحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، فقد تطلب ذلك الاعتماد على حزمة من السياسات المستقبلية المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي وضمان الحصول على الغذاء الكافي لجميع السكان في كل الأوقات.

وترتكز هذه السياسات على عدة محاور هى: التنمية المستدامة للموارد المائية والاستغلال الأمثل لها، زيادة الإنتاج من الغذاء في ضوء المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر، وتنويع مصادر استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية من العملات الأجنبية، وتكوين مخزون استراتيجي من الغذاء، بالإضافة إلى الاستثمار الزراعي الخارجي.

النتائج

بعد هذا العرض لمشكلة الأمن الغذائي في مصر يمكن التوصل إلى بعض النتائج التالية:

١– تبين أن مصر تواجه مشكلة غذائية تمثلت في تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية وهو القمح والذي يعتمد عليه أهم شيء في حياة المصريين وهو رغيف الخبز، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه ٤١.٠٤% عام ٢٠٢٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- انخفض متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة في مصر من حوالي (٣.٥ قيراط) عام ١٩٨٣ ثم تناقص هذا النصيب ليصل إلى ٢.٢٦ قيراط عام ٢٠١٩.
٣- زيادة اعتماد الدولة على الاستيراد لسد الفجوة الغذائية أدى إلى زيادة فاتورة الواردات الغذائية والضغط على ميزان المدفوعات ومن ثم زيادة العجز في الميزان التجاري.
٤- ترتب على زيادة الاعتماد على السوق الخارجي لتوفير الغذاء وقوع مصر في منطقة التبعية الغذائية، بالإضافة إلى تعرضها لتقلبات الأسواق العالمية وارتفاع الأسعار مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلية وما يترتب عليه من التأثير على محدودي الدخل.

التوصيات والمقترحات:

توجد العديد من المقترحات والتوصيات للمحافظة على الأمن الغذائي المصرى وتجنب تعريضه للخطر، ومن أهمها:

١- ضرورة العمل على زيادة الاستثمار في الزراعة وتطوير التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي، وذلك بتوفير المزيد من الأموال لتوفير المزيد من المعدات الزراعية الحديثة والأسمدة.
٢- التوسع في مساحة القمح واستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية.
٣- تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد، وذلك من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين للإنتاج الصناعي والزراعي، مما يزيد من حجم الإنتاج والإنتاجية.
٤- الاهتمام بالزراعة فعلاً وليس قولاً، وهذا ما يثبته فشل الخطط والسياسات.
٥- تعزيز البحوث والتطوير في مجال الزراعة والتغذية، وتقديم التسهيلات اللازمة للعلماء والباحثين في هذا المجال، ومن ثم دعم توفير المزيد من الحلول المبتكرة الفعالة للقضاء على مشكلات الأمن الغذائي في مصر.
٦- توجيه الدعم المالي بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية، عن طريق توجيهه للفئات الأكثر احتياجًا، مثل دعم المزارعين الصغار والمتوسطين، لضمان توفير الغذاء الكافي للفئات الأكثر عرضة لخطر الجوع في مصر.
٧- ضرورة العمل على توفير المزيد من المياه الصالحة للشرب والزراعة، وهو ما يتطلب من الحكومة المصرية العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من مياه

الأمطار، وترشيد استخدام مصادر المياه الجوفية وتطوير الاستثمار فيها وحفر الآبار. والتوسع في معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي. وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في تحلية المياه وزيادة الطاقة الإنتاجية منها. وتقليل الفاقد من المياه ومنع تسربها خلال عمليات التوزيع والنقل فى المجاري المائية وترشيد استهلاك المياه في الزراعة والمجالات الأخرى، توفير مزيد من المحطات الكهرومائية وتعزيز وإنشاء محطات لتحلية المياه.

٨- نشر الوعي والتثقيف في المجتمع بشأن الأمن الغذائي، وذلك بتوعية المجتمع بأهمية المحافظة على الغذاء واهتماماته، عن طريق إلقاء الندوات وورش العمل التي تعزز هذا الوعي العاموتشجعه.

٩- ضرورة العمل على الحفاظ على المناخ العالم وخفض التلوث والانبعاثات الكربونية، وذلك من خلال حملات التوعية والتثقيف في المجتمع، لتشجيع النمط الحياة المستدام والتخفيف من تغيرات المناخ في مصر، مما يسهم في تحسين الإنتاجية الزراعية وتقليل التدهور البيئي على المدى الطويل.

١٠- تعديل السياسة الزراعية والتركيبة المحصولية واعتبار زراعة القمح صاحب المرتبة الأولى فى الدورة الزراعية وذلك لمجابهة الزيادة السكانية الكبيرة وتقليل الفجوة الكبيرة بين الانتاج والاستهلاك.

١١- التعاون الجاد بين الحكومة والقطاع الخاص والعلماء المختصين لتعزيز القدرات على تقييم المخاطر المتصلة بسلامة الغذاء.

١٢- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لضمان حصول الأسر غير القادرة على المواد الغذائية والمياه النظيفة- مع توافر المال لديها لعمليات شراء المواد الضرورية.

١٣- دعم المزارع بتوفير عوامل الإنتاج من بذور واسمدة بسعر ملائم وتوفير الارشاد الزراعي لتوعية المزارعين من اجل تخفيض عناصر تكلفة الإنتاج

١٤- التوسع في انشاء شركات وكيانات زراعية كبيرة تكون أكثر قدرة على الزراعة الواسعة بالأساليب العلمية الحديثة. والعمل على الاستخدام الأمثل للاستثمارات الحكومية والخاصة، لتعزيز موارد الأغذية المستدامة والزراعة والصيد.

(ISSN: 2537 - 0758)

قائمة المراجع

المعاجم

١. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، العلامة "مقدمة ابن خلدون"، (ط٥، دار القلم– بيروت، ١٩٨٤م).
٢. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري (المتوفى٧١١هـ). "لسان العرب، (ط١، دار صادر– بيروت، ١٣٠٠هـ)، (ج١٣، ص٢١)، مادة: أمن.

المؤلفات العامة

١. جماعة من العلماء: "الموسوعة الفقهية"، تصدرها وزارة الأوقاف الكويتية، (ط١، مطبعة الموسوعة الفقهية– الكويت، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٤م)، (ج٦، ص ٢٧٠).
٢. د. خالد مصطفى قاسم. إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٣. د. زياد خميل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي: المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدائل الحروب والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ٣١١، بدون تاريخ.
٤. د. السيد محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية،٢٠٠٠.
٥. د. صبحي القاسم. ملخص كتاب نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، (ط١، مؤسسة عبد الحميد شومان– عمان، ١٩٨٢م).
٦. د. عطية صقر. الإسلام والتحرر من الجوع. دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. العدد الحادي والخمسون، القاهرة، أكتوبر ١٩٦٥.
٧. د. فورية غربي. الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي– حالة الجزائر– الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
٨. د. محمد السيد عبد السلام الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير ١٩٩٨.

رسائل الدكتوراه

١. د. جميلة لرقام. الأمن الغذائي في الدول العربية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.
٢. د. فاتح حركاتي، تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨.

رسائل الماجستير

١. أنور عبد المجيد حمد. العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين، ٢٠٢٠.
٢. ريم قصوري. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر– رسالة ماجستير– جامعة باجي مختار– عنابة– عام ٢٠١٢.

٣. عبد الحفيظ كينة. مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠١٣.
٤. نور الهدى بوغدة. دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي- حالة الجزائر- رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف١- عام ٢٠١٥.

الأبحاث العلمية

١. د. أحمد إبراهيم محمد أحمد. دراسة اقتصادية للأمن المائي المصري رؤية حاليه ومستقبليه، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد الثلاثون- العدد الرابع- ديسمبر ٢٠٢٠.
٢. د. أحمد عبد العال. دراسة اقتصادية لدور إنتاج الأراضي الجديدة في تحقيق الأمن الغذائي المصري. بحث منشور في **FJARD VOL. 36, NO. 3. (2022) PP. 443-458**
٣. د. أحمد قدري مختار. التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية والأمن الغذائي المصرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٠.
٤. د. أشرف رجب الغنام. التأثيرات المتباينة لبعض العوامل الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والزراعية على تعزيز الأمن الغذائي العربي في ظل جائحة كورونا، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد (١١) ديسمبر، ٢٠٢٠.
٥. د. إلهام شعبان عبد السلام برجل. د. إنجي أحمد طعيمة. د. ياسمين موسى أبو اليزيد.. أثر استصلاح الأراضي على التنمية الزراعية في مصر بحث منشور في لمجلة المصرية للاقتصاد. الزراعي مجلد٣٢ العدد٤، ديسمبر ٢٠٢٢
٦. د. أميرة عبد اللاه على حماد. مشكلة الأمن الغذائي في مصر- دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة البحث العلمي بكلية البنات جامعة عين شمس، العدد الثامن عشر، الجزء الثالث، ٢٠١٧.
٧. د. إيمان رمزي السيد الفحل. رانيا أحمد محمد أحمد. العوامل المحددة لواردات مصر من محصول القمح، بحث منشور في المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٢.
٨. د. إيمان عبد الله عبد الله. د. رشا محمد أحمد. الموقف الحالي والتصور المستقبلي للقمح، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مركز البحوث الزراعية معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، إعداد قسم بحوث التحليل الاقتصادي للسلع الزراعية، ديسمبر ٢٠٢٢.
٩. حازم محفوظ. أزمة التغير المناخي وتأثيراتها على الدول النامية، الملف المصري، دورية شهرية إلكترونية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، لسنة الثامنة- العدد ٩٩- نوفمبر ٢٠٢٢.
١٠. د. رانية ثابت الدروبي واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد

(ISSN: 2537 - 0758)

الأول، ٢٠٠٨.
١١. د. سارة صابر الجارحي. طاهر محمد حسانين. على احمد إبراهيم. أنور على مرسى لبن. الموقف الراهن للموارد المائية المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. بحث منشور في مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية. الزقازيق، مجلد ٤٧، العدد٣، ٢٠٢٠.
١٢. د. سعود الشمري، معالجة مياه الصرف الصحي والحفاظ على البيئة والصحة العامة، مجلة العلو التكنولوجية، الكويت، العدد ١٣٠، نوفمبر ٢٠٠٥.
١٣. د. شحاتة عبد المقصود غنيم. أ د. عزام عبد اللطيف على السيد. أ.د. محمد عبد الستار. د. مفيدة السيد قابيل. دراسة اقتصادية للاستثمارات الزراعية ومؤشرات كفاءتها في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي– المجلد الثلاثون– العدد الثالث– سبتمبر ٢٠٢٠.
١٤. مهندس/ صابر عثمان. تأثير التغيرات المناخية على مصر وآليات المواجهة، الملف المصري، دورية شهرية إلكترونية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، لسنة الثامنة– العدد ٩٩– نوفمبر ٢٠٢٢.
١٥. د. عادل المهدي. أ.د. عمر صقر. الباحث/أحمد صلاح الشافعي. تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي– المجلد الواحد والثلاثين، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٢١.
١٦. د. عزة على فرج. التأثير الاقتصادي لقطاع الزراعة بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٨، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٨.
١٧. د. فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح. أثر الفجوة الغذائية على معدل النمو الاقتصادي في مصر: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات. بحث بالمجلة العلمية للدراسات التجارية، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، عام ٢٠٢١.
١٨. د. كوثر مصطفى شغراب. الفجوة الغذائية والسياسات المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية. بحث منشور في مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية مجلد (٤) العددان (١و٢)، عام٢٠١١.
١٩. د. لبنى محمد صفوت الجارحي– د. أحمد السيد محمد محمد. أثر سياسة تحرير سعر الصرف واختلاف المنطقة الديموغرافية على نمط الاستهلاك الغذائي فى مصر. بحث منشور في المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٣، العدد١، مارس ٢٠٢٣.
٢٠. د. محمد الشحات الزعبلاوي وغادة عبد الفتاح مصطفى. تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصرى، قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات–معهد بحوث الاقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية مقبول للنشر في ٢٠٢٠/١٠/٦ على الموقع التالي:
Website:www.aun.edu.eg/faculty_agriculture/journals_issues_form.php
٢١. د. محمد فتحي محمود عفيفي، دراسة اقتصادية للمن الغذائي لأهم محاصيل الحبوب في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد٣٢، العدد٢، عام٢٠٢٢.

٢٢. د. محمد هبول.، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٩.
٢٣. د. مصطفى الشحات الطوخي، ومنال محمد سامي خطاب. دراسة اقتصادية للأراضي الجديدة والتركيب المحصولي الراهن والمقترح لها أثره على التنمية لزراعية في مصر. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد١٢. العدد ٦، عام ٢٠٢١.
٢٤. د. مها عبد الفتاح إبراهيم سيد. دراسة اقتصادية للفجوة الغذائية من القمح في مصر لمواجهة بعض الأزمات، بحث منشور بمجلة كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مجلد ٥٢، العدد ٢، عام ٢٠٢١
٢٥. د. وحيد محمد البولوني. د. رحاب عطية هاشم. دراسة اقتصادية لكفاءة ومحددات الاستثمار الزراعي في مصر، بحث منشور في مجلة الجديد في البحوث الزراعية (كلية الزراعة- سابا باشا) المجلد ٢٤، العدد ٤، عام ٢٠١٩.
٢٦. د. وسيم وجيه الكسان رزق الله، آثر التغيرات على إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر، مجلية كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير ٢٠٢٠.
٢٧. د. يوسف بن يزه. محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٨، جوان،٢٠١٨.

مؤتمرات

١. د. آمال أشرف عباس، وعزة إبراهيم عمارة. الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المصرية في ضوء أهم المتغيرات المعاصرة، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر ٤ أكتوبر ٢٠٠٩.
٢. د. عباس محمد شراقي. سد النهضة (الألفية) الأثيوبي وتأثيره على مصر، أعمال مؤتمر (ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل) للفترة من ٣٠ إلى ٣١ أيار، ٢٠١١.
٣. د. عزة إبراهيم عمارة. الأمن الغذائي المصري (المفهوم، الواقع، السياسات)، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي (الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية)، القاهرة، يناير ٢٠٠٥.
٤. د. عزت ملوك قناوي. الأمن الغذائي العربي، مجلة المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة ٢٥-٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢.

المقالات

١. أحمد عبد الناصر. الإحصاء: ١٩,٢% نسبة المشتغلين في نشاط الزراعة وصيد الأسماك. مقال منشور بجريدة أخبار اليوم. بتاريخ الاثنين، ١٨ أبريل ٢٠٢٢ على الرابط التالي:
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3736943/1
https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3760598/1/
٢. أحمد مسعد. تحلية مياه البحر» لعلاج الفقر المائي.. ٥٠ مليار جنيه لإنتاج ٢.٨ مليون

(ISSN: 2537 - 0758)

متر مكعب يوميا. مقال منشور على بوابة الأهرام، بتاريخ ٢٢-١٢-٢٠٢١ | ١٣:٣٢. على الرابط التالي:https://gate.ahram.org.eg

٣. أسماء أمين.٢٦ مليار دولار تكلفة القطار السريع والمونوريل. وهذه الأهمية الاقتصادية للمشروع، مقال منشور في جريد اليوم السابع، السبت ٣٠ أكتوبر ٢٠٢١ على الرابط التالي:https://www.youm7.com/story/2021/10/30/26

٤. د. جمال محمد صيام. المشروعات الزراعية الجديدة والحفاظ على الأمن الغذائي المصري، مقال منشور في أفاق إستراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، العدد ٣، يونيو ٢٠٢١.

٥. د. خالد كاظم أبو دوح. الأمن الغذائي، مقال منشور في (أوراق السياسات الأمنية، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية منشور فى Article · June 2022 على الرابط التالى:
https://www.researchgate.net/publication/361244779
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-

٦. مهندس/ سوسن صبيح حمدان. تأثير سد النهضة الأثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان. مقال منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، يناير ٢٠١٥.

٧. د. شريف فياض. التغيرات المناخية والأمن الغذائي المصري الأثر وسياسات المواجهة، دراسات، الأهرام أبدو، بتاريخ ٦-١١-٢٠٢٢، على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/News/18391.aspx

٨. شيرين محمد . البنك المركزي: الدين الخارجي لمصر يتراجع إلى ١٥٤.٩٨٠ مليار دولار بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقال منشور على موقع العالم اليوم، بتاريخ يوم ١٤ فبراير ٢٠٢٣.على الرابط التالي:https://alalamelyoum.co/93722

٩. عبد الستار حتيتة. صراع على النيل: نية إثيوبيا تشييد سد النهضة تحيي خلافات قديمة على مياه النيل، مقال منشور على شبكة الانترنت، التوقيت الثانية والنصف مساء،١٣/١٢/٢٠١٤ على الرابط التالي:https://www.alrakoba.net /

١٠. على مكيد. واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة المدي على الرابط التالي: www.faridab672@gmail.com

١١. عماد عبد اللطيف سالم. مزارع للحياة ومزارع للفساد، مقال منشور على موقع العربية، بتاريخ ١٦/٥/٢٠٢٣ على الموقع التالي:
https://www.alarabiya.net/politics

١٢. ماهر هنداوي. «الإحصاء» يعلن عدد سكان مصر خلال فبراير: ٢.٦ مولود في الدقيقة، مقال منشور على موقع الوطن. يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير ٢٠٢٢.

١٣. محمود نوفل. نادر نورالدين: تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه بعد التحلية تصل إلى ٦٨ سنتا أمريكيا، مقال منشور بتاريخ الثلاثاء ٠٩/يناير/٢٠١٨ – الساعة ١٠:٠٢ مساء على الرابط التالي:https://www.elbalad.news
١٤. منة الله حمدي. أسباب اتساع الفجوة الغذائية فى مصر، مقال منشور على موقع برلماني، الاثنين، ٢٣ يناير ٢٠١٧، على الرابط التالى:
https://www.parlmany.com/News/7/153672/
١٥. مني البديوي. رجال الأعمال تحدد معوقات الاستثمار والمقترحات المطلوبة للمواجهة وترسلها إلى الأعلى للاستثمار، مقال منشور على موقع العالم اليوم، بتاريخ ٢٨ نوفمبر، ٢٠٢٢.
١٦. نور الدين حاروش. إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،٢٠١٢.

الدوريات والتقارير والنشرات

١. الباروميتر العربي. انعدام الأمن الغذائي والسخط الشعبي المرتبط به في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير الأمن الغذائي، الدورة السابعة، سبتمبر ٢٠٢٢.
٢. البنك الدولي. مساعد البلدان على التكيف مع عالم متغير، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢.
٣. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون– العدد الثالث، ٢٠٢١/٢٠٢٢ قطاع البحوث الاقتصادية.
٤. بهجت محمد أبو النصر. دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن ١٤– ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣.
٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من السلع الزراعية أعداد متفرقة
٦. د. عزة إبراهيم عمارة. الأمن الغذائي المصري (المفهوم، الواقع، السياسات)، المؤتمر الخامس لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي (الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية)، القاهرة، يناير ٢٠٠٥.
٧. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، السياسات الزراعية السعرية: مواد تدريبية على التخطيط الزراعي، نشرة رقم (٣)، (روما، المنظمة، ١٩٩٣م).
٨. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، ٢٠١٠.
٩. منظمة التجارة العالمية www,wto,org
١٠. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. نشرة الحسابات القومية، القاهرة، أعداد متفرقة.

(ISSN: 2537 - 0758)

١١. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، القاهرة، أعداد متفرقة.

المراجع الأجنبية

1. Ahmed, R. Abdelaal. An economic study of the role of newland production in achieving Egyptian food security. FJARD VOL. 36, NO. 3. PP. 443-458 (2022)
2. FAO, L'eau et la sécurité alimentaire face au changement global: quels défis, quelles solutions? 2012.
3. George-André Simon. Basic readings as an introduction to Food Security for students from the IPAD Master, SupAgro, Montpellier attending a joint training programme in Rome from 19th to 24th March 2012.
4. Imam Bonjol Padang. Food Security in Point of View of al-Qur'an and Sunnah. JURNAL ULUNNUHA, Volume 3, Nomor 1, Maret 2014
5. Mohammed BLINDA, Stratégie méditerranée pour le développement durable, Efficience d'utilisation de l'eau, Rapport de synthèse, Plan Bleu, Sophia Antipolis, Mai 2009.
6. Nur Marina Abdul Manap.FOOD SECURITY AND ECONOMIC GROWTH. International Journal of Modern Trends in Social Sciences. Volume: 2 Issues: 8 [June, 2019
7. THOMAS, Jean-Sébastien et SOYEUX Emmanuel. Recyclage des eaux usées a des fins d irrigation, colloque: Irrigation et développement durable, Académie d'agriculture de France, 19 Mai 2005.

مواقع الكترونية

1. https://carnegie-mec.org/2020/10/26/ar-pub-83028-
2. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security
3. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security
4. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-update/what-is-food-security
5. https://www.fao.org/about/ar
6. https://www.almayadeen.net/news/economi/2023